المجلة العلمية لكلية التربية – المجلد الثالث– العدد الثاني – يوليو 2024

Faculty of Education journal –July 2024–Volume :3–Issue:2

الموقع الالكتروني للمجلة: http://journal.su.edu.ly/index.php/edujournalj/index

DOI: https://doi.org/. 10.37375/foej. v3i2.2833

إشكالية وغربة علم الاجتماع عن الواقع الاجتماعي العربي

الأسباب والحلول

أ.د. عثمان علي أميمن

كلية الآداب جامعة المرقب

Email: omayman.othaman@yahoo.com

مستخلص البحث

لقد استهدف البحث الحالي استعراض بعض الجذور العميقة لأزمة علم الاجتماع وغربته في الوطن العربي. وحدد البعض جذور هذه الأزمة في أننا نطبق مقولات النظريات الاجتماعية الغربية التي نشأت في ظروف تاريخية وجغرافية وثقافية مغايرة لظروفنا لحل مشكلاتنا وقضايانا الاجتماعية، ما يعني ضرورة توظيف هذه النظريات في حل مشكلات الإنسان العربي وبما يناسب خصوصيته الثقافية ومرجعيته الدينية والتراثية والتاريخية. بل ولا ضير في أن نؤسس لنظريات اجتماعية تبزغ من تراثنا وتاريخنا وحضارتنا، وهنا يكمن جوهر الإبداع الذي ينبغي الخوض في غماره. ولنا في ذلك باع لا ينكر. فقد كان العلامة ابن خلدون مثالاً فذاً في التنظير والتجريب الاجتماعيين. وبالرجوع للرواد العرب والمسلمين، سنلحظ أنه بالإمكان وضع أسس لعلم اجتمع عربي إسلامي، ولا سيما وأننا من أسس الحضارة العباسية والأموية وحضارة الأندلس، وأنرنا العالم بعلمنا وفي وقت عاشت فيه أوروبا في ظلامٍ دامسٍ من التخلف وسطوة الكنيسة التي حاربت العلم والعلماء ونعتتهم بالكفر والإلحاد. ومن هذا كله جاءت الحاجة لهذا البحث.

الكلمات البحثية:

علم الاجتماع، إشكالية علم الاجتماع، غربة علم الاجتماع، الواقع الاجتماعي العربي.

Abstract:

The current research aimed to review some of the deep roots of the crisis and alienation of sociology in the Arab world. Some have identified the roots of this crisis in that we apply the statements of Western social theories that arose in historical, geographical and cultural circumstances different from ours to solve our problems and social issues, which means the necessity of employing these theories in solving the problems of the Arab person in a way that suits his cultural specificity and his religious, heritage and historical reference. Indeed, there is no harm in establishing social theories that emerge from our heritage, history, and civilization, and here lies the essence of creativity that must be delved into. We have an undeniable advantage in that. The scholar Ibn Khaldun was a distinguished example in social theorizing and experimentation. Returning to the Arab and Muslim pioneers, we will notice that it is possible to lay the foundations for an Arab-Islamic science, especially since we were among the foundations of the Abbasid, Umayyad, and Andalusian civilizations, and we enlightened the

* أستاذ علم النفس الاجتماعي بكلية الآداب/الخمس-ليبيا

world with our knowledge at a time when Europe lived in complete darkness of backwardness and the influence of the church that fought science and scholars and called them infidels and atheists. From all of this came the need for this research.

Key words:

Sociology, the problem of sociology, the strangeness of sociology, the Arab social reality.

مقدمة:

يمكن أن يوصم عالم اليوم بأنه عالم حافل بالقلق والتوتر، وأنه عالم متسارع التغير تشوبه الصراعات العميقة والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعي في معظم مجتمعاته، كما تتعرض البيئة الطبيعية لهجمة شرسة من جانب التقانة الحديثة. ولذا فإن علم الاجتماع معني بدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي ومعني بدراسة العوامل المسؤولة عن الوضع الاجتماعي المتأزم لإنسان اليوم. ويعد أوجست كونت أول من صاغ مصطلح "علم الاجتماع" Sociology في المجتمع الغربي. بينما ارتبط علم الاجتماع العربي بابن خلدون الذي أسس علم العمران البشري في ضوء فلسفة التاريخ والعلل العلمية ما جعله يسبق علم الاجتماع الغربي بأكثر من ستة قرون. وعلم الاجتماع "معني بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية. إنه مشروع مذهل وشديد التعقيد لأن موضوعه الأساسي هو سلوكنا ككائنات اجتماعية"**(غدنز، 2005: 47)**.

لقد تطورت نظريات علم الاجتماع في أطار مناحي وأيديولوجيات غربية عديدة، وتأثر بها الكثير من علماء علم الاجتماع العرب ولا سيما الرعيل الأول الذي تتلمذ ودرس في الغرب. ولكي نقف على مناحي القوة والضعف في تلك النظريات الغربية، لابد لنا من فهم فلسفة أكثر النظريات الاجتماعية شيوعاً، وما وجه إليها من نقد ما يقودنا في نهاية البحث إلى اقتراح تصور لقيام علم اجتماع عربي.

يهيمن منهجان على علم الاجتماع هما: منهج علمي يستند إلى التفسير السببي العلي ومنهج ذاتي إنشائي تأملي وأخلاقي وتأويلي يقوم على الفهم. ولقد تعددت النظريات والرؤى الغربية الاجتماعية، وهي نظريات عادة ما ظهرت كنتيجة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت وتمر بها المجتمعات الغربية. وتعد النظريات الوضعية من بين أهم النظريات السوسيولوجية الكبرى في تاريخ الفكر الغربي. وهي نظرية أحدثت قطيعة ابستمولوجية مع التصورات الأسطورية والميتافيزيقية بتبنيها التجريب العلمي منهجاً في تحصيل الحقائق ولا سيما في علم الاجتماع الذي أصبح علماً مستقلاً مع "أميل دوركايم". وتتبني الوضعية **positivism** على الاختبارات الحسية والتفكير المادي، والموضوعية العلمية والحياد في البحث العلمي، والعلمانية، والتجريب، والتخلص من اللاهوت والتفكير الميتافيزيقي، والمنفعة والواقعية. واعتمدت الوضعية منهج التفسير في دراسة الظواهر المجتمعية على أساس ارتباطها السببي والعلي. ويعد "سان سيمون" من رواد الوضعية الذين أرسو علم الاجتماع على المبدأ العلمي الموضوعي والتجريبي مع استلهام العلوم الطبيعية وتجاوز الفكر الكنسي. وذهب "أوجست كونت" إلى أن المعرفة الوضعية تُستقى من الملاحظة والتجربة والمقارنة والمنهج التاريخي. وتعد وضعية "أوجست كونت" فلسفة إيجابية تحث على قبول الأوضاع الراهنة والوقوف منها موقف الرضا والتأييد والعمل

على الدفاع عنها ضد أي اتجاه. والوضعية بذلك لا تعارض الإصلاح مثلما تعارض التغيير شريطة أن يتم ذلك الإصلاح في إطار ما هو قائم، وما هو موجود. ذلك لأن وضعية "كونت" جاءت كحل للفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتفكك الاجتماعي التي عاشتها فرنسا إبان انتصار الثورة الفرنسية على الإقطاع. لقد جاءت وضعية كونت للتوفيق بين النظام والتقدم، بين رغبات المجموعة المحافظة ورغبات البرجوازية، وهو ما جعله يستخدم العلم كسلاح أيديولوجي لإقصاء الجماهير عن إدارة المجتمع وتنظيمه ورسم السياسة العليا له. ويعد "دوركايم" كرائد من رواد الوضعية والوظيفية المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع، وهو من درس قواعده من منظوره الوصفي والتجريبي، وفصله عن الفلسفة.

وذهبت النظرية العضوية على يد "هربرت سبنسر" –الذي عمل مماثلة بين المجتمع والكائن الحي– إلى أن المجتمع يتطور كتطور الكائن الحي أو الكائن العضوي. حيث تتعرض المجتمعات الإنسانية لثلاث مراحل أساسية هي: النشوء والارتقاء والانحلال، وهو ما يعني أن تطور المجتمعات البشرية خاضع للحتمية البيولوجية أو الحتمية التطورية العضوية. وقد جاءت هذه النظرية كنتيجة لتطلعات انجلتراً في الهيمنة والسيطرة على الشعوب الأخرى لصرف منتجاتها الفائضة، فكان الصراع هو ديدنها. كان لابد من نظرية سوسيولوجية تؤيد المشروع الرأسمالي الإمبريالي وتبرر الرغبة العارمة في الحروب التوسعية. آمنت نظرية سبنسر بالصراع وبأن البقاء للأقوى، فقدمت بذلك الدعم الإيديولوجي الذي يمجد الصراع داخلياً والحرب خارجياً من أجل البقاء والتقدم. لقد أكد "سبنسر" على أهمية وطبيعة وحتمية فكرة القوة والصراع كأساس للعلاقات الاجتماعية سواء بين الأفراد أو بين الجماعات وبأشكال مختلفة. ولذا تعد كل محاولة للوقوف في وجه حتمية وطبيعة هذه الظواهر محاولة فاشلة وغير علمية وضارة لأنها تخالف قوانين الطبيعة. لقد تبنت السوسيولوجية العضوية عند "بنسر" فكرة الصراع التطوري، وقسمت المجتمعات إلى بسيطة ومركبة وحربية وصناعية، وقالت بمبدأ البقاء للأقوى والأصلح، ومبدأ الحرية الفردية وربط القيم الأخلاقية باللذة والمنفعة والتركيز على حتمية التطور الاجتماعي المستمر عبر الزمان. نادى "سبنسر" بعدم التدخل في الحتميات الطبيعية لأنها كفيلة بالتخلص من الطالح واحتضان الأصلح. ويستهدف هذا التوجه الدفاع عن الأوضاع الراهنة آنذاك، وهو دعوة مكشوفة لتثبيتها، وتبريراً لفظائع المد الاستعماري ومآسيه، وتبريراً ملحوظاً أيضاً للمنافسة الاقتصادية الصارمة في إطار النظام الرأسمالي العريق الذي ساد انجلترا.

واعتبرت النظرية الوظيفية الكلاسيكية، ومن روادها (أميل دوركايم وبارسونز وميرتون) أن المجتمع بمثابة نظام معقد تعمل شتى أجزاؤه سوياً لتحقيق الاستقرار والتضامن بين مكوناته. فالمجتمع في رأي الاتجاه الوظيفي يماثل الكائنات العضوية. حيث إن أجزاء المجتمع وأطرافه تعمل معاً وبصورة متناسقة كما تعمل أعضاء الجسم البشري لما فيه نفع المجتمع بأكمله. ومن هنا تبنت النظرية الوظيفية مجموعة مبادئ ومفاهيم أساسية مثل: الفقر، الوظيفة، النسق، البناء

الاجتماعي، الدور، المكانة الاجتماعية، التضامن العضوي الخ... وقد انتقدت البنيوية–الوظيفية الكلاسيكية لأن نظريتها محافظة تستهدف "تحقيق النظام والاستقرار والتوازن والتضامن، ما جعلها نظرية ذات طابع أيديولوجي فقط من جهة، ومدافعة عن التواجد الليبرالي البرجوازي باعتبار أن النظام الاقتصادي البديل هو الذي يؤدي إلى الحفاظ على ثوابت المجتمع ومراعاة تماسكه اجتماعياً وطبقياً واقتصادياً ونفسانيا"**(حمداوي، 2015: 55)**.

لقد غالى بعض النظريات الغربية في التجريد ما جعل مقولاتها غير قابلة للتجريب. فقد اتهمت مثلاً نظرية "بارسونز" بأنها أهملت الجانب الميداني؛ يقول "رايت ميلز" في هذا الصدد: "لقد حول بارسونز المجتمع بأسره إلى وجود قيم ومعايير، أو إلى رموز مجردة توجد مستقلة عن البشر، وتفرض عليهم سلطانها، وأغفل تماماً الأساس الاقتصادي والسياسي للمجتمع، وعبر بوضوح عن انحيازه الأيديولوجي للطبقة الحاكمة، والإنسان عنده غير قادر على تغيير هذه الأنساق القيمية، ولكن عليه أن يخضع لها ويتكيف معها"**(حمداوي، 2015: 53)**.

واستهدفت نظرية الفعل عند "ماكس فيبر" دراسة الفعل الاجتماعي دراسة تأويلية، أو فهم التصرف الاجتماعي الهادف الذي يقوم به الفاعل تجاه الآخرين في سياق مجتمعي معين. وبذلك دعا "فيبر" إلى منهج الفهم والتأويل لمقارنة الفعل الإنساني المجتمعي بعيداً عن التفسيرات العلمية الرصينة التي تتنافى مع خصوصية الإنسان. وقد قصد "فيبر" بـ "الفعل" سلوك الفرد أو الإنسان داخل المجتمع سواء أكان ظاهراً أم مستتراً، صادراً عن إرادة حرة أم عن أمر خارجي. وهو يرى أن للسلوك الإنساني دلالة ومعنى وهدف، وأن السلوك الاجتماعي يتحقق بالتفاعل بين الذوات والآخرين، ما جعل "فيبر" ينتقل بعلم الاجتماع من عالم الأشياء الموضوعية إلى الأفعال الإنسانية؛ أي من الشيء إلى الإنسان. وبناءً على هذا عرف "فيبر" علم الاجتماع بأنه "العلم الذي يعني بفهم الفعل أو النشاط الاجتماعي وتأويله وتفسير حدثه ونتيجته سببياً. وقد اعتقد "فيبر" أن الأفعال الاجتماعية هي التي تخلق البنى الاجتماعية **(ورد في حمداوي، 2015: 58)**.

وارتكزت النظرية الماركسية أو النظرية المادية الجدلية على مبدأ الصراع الجدلي والمادية التاريخية وعلى ترجيح كفة ما هو مادي واقتصادي على ما هو فكري وثقافي. وقد ارتبطت هذه النظرية بـ "كارل ماركس"، و"أنجلز". وقد انتقد ماركس الرأسمالية والبرجوازية، ودافع عن الطبقة البروليتارية في وجه الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج. تصدت هذه النظرية لليبيرالية باعتبارها أيديولوجية النظام الرأسمالي التي تسوغ مشروعية وتبرر تناقضاته واستغلاله البشع للعمال. هذا وقد وضعت الماركسية تطوراً تاريخياً للبشرية التي قطعت أطواراً عدة وهي: المرحلة المعاشية، والمرحلة العبودية، والمرحلة الإقطاعية، والمرحلة البورجوازية، والمرحلة الاشتراكية، وبعد ذلك، تنتقل الإنسانية إلى المرحلة الشيوعية بعد القضاء

على الملكية الخاصة، وإزالة الدولة، والقضاء على الطبقات الاجتماعية، وإشاعة الأموال والنساء. ولذا فالسوسيولوجيا الماركسية عبارة عن سوسيولوجيا ثورية راديكالية انتقادية وتقويضية لا يهمها سوى خوض الصراع الجدلي لتقويض الفكر الليبرالي البرجوازي، كما اتهمت بمعاداتها للعلم وعرقلة مسيرته. وهي نظرية تقول بالصراع والتناقض الديالكتيكي، وإن الحقيقة ليست مطلقة، وإن الممارسة هي وحدها مقياس الحقيقة. كما تعتبر الماركسية أن الأساس المادي الاقتصادي والمجتمعي أهم من البنى الفوقية. وانتقدت النظرية الماركسية الجدلية التاريخية بأنه يغلب عليها الطابع الميتافيزيقي، والرؤية الشاعرية الحالمة والطوباوية الخيالية، وانفصال النظرية عن الواقع، وفشل التنبؤات الماركسية في تحقيق غاياتها ومراميها وأهدافها البعيدة .والدليل على ذلك أن الدول الاشتراكية تحولت إلى دول رأسمالية أو دول اقتصاد السوق بدلاً من تحولها إلى دول شيوعية **(ورد في حمداوي، 2015: 78)**.

وتتبني المقاربة الصراعية على مفهوم الصراع والاختلاف حول السلطة والقوة، ومن ثم، فالمجتمع غير خاضع لمبدأ النظام والتوازن والانسجام كما يقول الوظيفيون مثل "دوركايم، وبارسونز، وميرتون"، بل قائم على الصراع والاختلاف والتوتر. وينتج الصراع، كما يقول "دارندورف" بشكلٍ أساسي عن الاختلاف والتعارض بين مصالح الأفراد والجماعات على السواء، كما أرجع "دارندورف" الصراع إلى الاختلاف على السلطة والقوة. تتميز المقاربة أو النظرية الصراعية بتجاوزها للنظرية الوظيفية النسقية التي تدافع عن نظام المجتمع وتماسكه وتناسقه بنية ونسقاً ووظيفة، كما تؤمن بوجود صراع متنوع ومختلف ومتعدد المستويات يتحكم في التفاوتات المجتمعية، ومن ثم فقد تأثر رواد هذه المقاربة الصراعية بالمادية التاريخية والماركسية الجدلية، وتصوراتها المادية والتاريخية، وتتميز عن الماركسية التقليدية بطابعها النقدي، واستخدام آليات علمية وتجريبية وإحصائية مجتمعية، ولاسيما ظاهرة الإخفاق الدراسي التي تعكس اللامساواة في تحليل الظواهر الطبقية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية واللغوية.

وترى النظرية التفاعلية الرمزية أن الذات هي التي تؤثر في المجتمع؛ حيث يؤسس الناس المجتمع بأفعالهم وتصرفاتهم وسلوكياتهم الواعية والهادفة. وسميت هذه النظرية بالتفاعلية الرمزية لأن الناس يستخدمون في تواصلهم وتفاعلهم الرموز والإشارات والعلامات والأيقونات والإيماءات. وقد تعرضت النظرية التفاعلية الرمزية للنقد لكونها تهمل القضايا الأوسع التي تتعلق بالسلطة وبالبنى في المجتمع وبالطريقة التي يفرضان بها القيود على الفعل الفردي، فضلاً عن أنها لم تتعمق في مواضيع سوسيولوجية معقدة، مثل: القوة، والسلطة، والظلم والفقر، واللامساواة مثل تهميش السود في مجتمعات البيض، والصراع بين الطبقات الاجتماعية الخ...

وتفترض نظرية الحداثة أن علم الاجتماع هو نتاج الحداثة وأنه نتاج الاعتقاد في قوة العقل الإنساني في خلق وأبداع المعرفة والتي يمكن استخدامها لتحقيق التقدم وموضوعها خلق العالم من خلال الحداثة. وقد أكد غدنز (1987) على أن علم الاجتماع هو المجال الأساسي لدراسة العالم الاجتماعي الذي يكمن في المعرفة بالحداثة. فبناء النظريات الاجتماعية يعكس الاهتمام ليس فقط في كيف نحن نعيش، ولكن في كيف ينبغي لنا أن نعيش؟ فالنظريات الاجتماعية الحديثة تحاول ليس فقط مناقشة وتفسير مجتمعنا العالمي، ولكن تشخيص مشاكله ووضع الحلول لها**(ورد في جونز، 2010: 66-67).**

وارتبطت نظريات ما بعد الحداثة، في بعدها التاريخي والمرجعي والسياقي بتطور الرأسمالية الغربية وبتطور ما بعد الحداثية اجتماعيا، واقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً. كما ارتبطت ارتباطا وثيقاً بوسائل الإعلام .كما جاءت ما بعد الحداثة كرد فعل على البنيوية اللسانية، والمقولات المركزية الغربية التي ترتكز على الهيمنة والسيطرة والاستغلال والاستلاب. استهدفت نظريات ما بعد الحداثة تقويض الفلسفة الغربية، وتعرية المؤسسات الرأسمالية التي تتحكم في العالم وتحتكر وسائل الإنتاج، وتمتلك المعرفة العلمية. وبشكل عام تتميز فلسفات ما بعد الحداثة بأنها عبارة عن معاول للهدم والتقويض والتفكيك، وتعمل جاهدة على تحرير الإنسان من المقولات المركزية التي تحكمت في الثقافة الغربية لأمد طويل فلسفياً وأنطولوجيا ولسانياً، مع تخليصه من الميثولوجيا الغربية القائمة على الهيمنة، والاستغلال، والاستلاب، والتعليب، والتغريب، عن طريق التسلح بمجموعة من الآليات الفكرية والمنهجية،كالتشكيك في المؤسسات الثقافية الغربية القمعية المبنية على السلطة والقوة والعنف، وفضح أوهامها الإيديولوجية، وإدانة خطابها الاستشراقي الاستعماري (الكولونيالي)، ومحاربة التمييز العرقي واللوني والجنسي والثقافي والطبقي والحضاري. بيد أن لنظريات ما بعد الحداثة مثالبها؛ فهي نظريات عبثية وفوضوية وعدمية وتقويضية، تسهم في تثبيت أنظمة الاستبداد والقمع والتنكيل، وتجعل من الإنسان كائناً عبثيا فوضوياً لا قيمة له في هذا الكون المغيب، يعيش حياة الغرابة والشذوذ والسخرية والمفارقة، ويتفكك أنطولوجيا في هذا العالم الضائع بدوره تشظياً وضآلة، وانهياراً وتشتيتاً.

واستهدفت الدراسات الإثنوميتودولوجية (الأثنوجرافية) تحليل أنشطة الحياة اليومية تحليلاً يكشف عن المعنى الكامن خلف هذه الأنشطة، وتحاول تسجيل هذه الأنشطة، وتجعلها مرئية ومنطقية وصالحة لكل الأغراض العلمية، وتهدف هذه الدراسات إلى الكشف عن الطرائق التي يسلكها أعضاء المجتمع من خلال حياتهم اليومية لتكوين نوع من الألفة بالأحداث والوقائع. وقد رفض "غارافينكل" وأتباعه استخدام المنهج الكمي، واستعمال الاستبيانات أو الاختبارات العلمية أو أسلوب المقابلة المفتوحة، واستبدلوا ذلك بالملاحظة والمنهج التوثيقي والمنهج شبه التجريبي. وقد انتُقد التيار الإثنومنهجي لأنه

تيار محافظ لا يعنى بالمشاكل الاجتماعية والسياسية العويصة والمعقدة، ولا يعطي الحلول لمختلف أنماط الصراع والتوترات التي يعرفها المجتمع. ويكمن الطابع المحافظ للاتجاه الإثنوميتودولوجي في كونه أنه لا يملك تصوراً نظرياً عن المجتمع ولا رؤية معينة تجاه العالم الاجتماعي. وقد أكد "غارفينكل" صراحة على أن "البحوث الإثنوميتودولوجية" ليست موجهة نحو تصحيحات معينة كما أنها لا تقدم حلولاً لمشكلات اجتماعية، ولا تشغل بالها بمناقشات إنسانية أو جدال نظري؛ فلا قيمة للنظريات التي تخدم مصالح معينة ولا تعبر عن الواقع. كما يؤخذ على هذا الاتجاه تركيزه على دراسة مواقف الحياة اليومية، متجاهلاً البناء الاجتماعي والتغيرات التي قد يتعرض لها هذا البناء، ما يعني عزوفه عن دراسة القضايا الأساسية للمجتمع، والمتمثلة في الصراع، والتغير الاجتماعي، والتحليل التاريخي والاقتصادي للبناء الاجتماعي.

وانبثقت النظرية النقدية لنقد التوجهات الرأسمالية بالتقويض والتشريح والتفكيك، وانتقدت النظريات الوضعية والوصفية التي أهملت الإنسان والذات والمجتمع والمصلحة الاجتماعية والقيم الأخلاقية، واعتبرت الإنسان موضوعاً متشيئاً، تتحكم فيه الحتميات الجبرية، وأنه لا قوة له ولا فاعلية له في صنع التاريخ أو تغيير المجتمع. وهكذا فقد جاءت هذه النظرية لتصحيح أوضاع المجتمع وتغييرها بتعرية المؤسسات الرأسمالية المنهجية وفضح أوهامها الأيديولوجية وتطوير المفاهيم الماركسية في ثوبٍ جديدٍ، وإعادة صياغتها على يد "هابرماس" فتحققت قطيعة ابستمولوجية بين النظرية النقدية القديمة والنظرية النقدية الجديدة. ولكن يؤخذ على هذه النظرية النقدية الجديدة مع "هابرماس" عدم اهتمامها بالتاريخ والاقتصاد إلى حدٍ كبيرٍ، وانحرفت كثيراً عن مبادئ الماركسية الكلاسيكية، وهمشت الطبقة العمالية باعتبارها طبقة ثورية سياسية فاعلة ومغيرة، فوصفت مدرسة فرانكفورت بأنها "ماركسية بدون بروليتاريا". وقد ترتب على ذلك ظهور اختلال مجتمعي وحضاري بين القيم المعنوية ما أدى إلى أن أصبحت هذه النظرية حالة مرضية مأساوية بسبب اختلال التوازن بين ما هو معنوي وما هو مادي **(ورد في حمداوي، 2015: 142-144)**.

وتعد نظرية العولمة الاجتماعية نظرية مكرسة للهيمنة الامبريالية بشتى صورها؛ حيث تستهدف هذه النظرية أمركة العالم وصبغه بالصبغة الغربية باسم نشر الديمقراطية واحترام الخصوصية وخلق ثقافة عالمية واحدة بهدف تحطيم الدولة الوطنية وتدمير أيدولوجيات الشعوب الأخرى، ما يسهل استغلالها اقتصادياً عبر الشركات متعددة الجنسيات، وتحويل دول الأطراف إلى دول مستهلكة للمنتوجات الغربية، ومصدرة لموادها الخام لدول المركز، وترسيخ ثقافة متعولمة هدفها تدمير كل ما هو قيمي وأخلاقي ووطني وقومي وأيديولوجي خاص بعرق أو شعب ما. ولا شك أن هذا الهدف طال وما يزال سلباً النظرية الاجتماعية، حيث بزغت نظريات اجتماعية غربية امبريالية هدفها الحفاظ على مصالحها وإقصاء

الآخر، وقد اسندت هذه المهمة مثلاً للنظريات البنائية–الوظيفية الجديدة، ولنظريات ما بعد الحداثة بشكل عام. حيث إنها نظرية مؤدلجة بدورها ولها أهداف مبيته تسعى لتحقيقها.

مما سبق يتضح أن النظرية في علم الاجتماع ليست وحدة متكاملة، وإنما هي مجزأة ما يجعل رؤى الباحثين عن المجتمع بحاجة إلى تفسيرات جديدة، وهو ما يفرض ضرورة وجود أشكال نظرية متباينة بل وعصية الفهم. ولذلك فإن النظرية الصحيحة هي التي تقدم الصورة المثلى لتفسير التفاعلات بين البشر وبعضهم البعض في إطار المواقف الاجتماعية المختلفة، وبعيداً عن التناقض وفي مخاصمة مع الاستعارات التي اتسم بها العلم السوسيولوجي في بواكير نشأته. ونظراً لافتقار السوسيولوجيا إلى الاجماع النظري، فقد ترتب على ذلك بزوغ ثلاث إشكاليات أو مكائد لذاتها وللآخرين وهي: 1) مكيدة ما قبل النظرية أو شرك الأحجية وهي ترتبط بعلم الاجتماع الإمبيريقي الذي يحول البحث الاجتماعي إلى مجرد عمليات لجمع البيانات ويدخل في جدل حول علاقة المنهج بالأخطاء. وتصبح النظرية هنا آلية إمبيريقية تساعد العلوم الأخرى التي تفتقد الإطار النظري الذي يوجهها، 2) وتتمثل المكيدة الثانية في عجز النظرية على التفسير المناسب لكثير من الإشكاليات الصعبة. وأي نظرية تفتقد للأناقة واللباقة، فإنها تبتعد عن تقديم التحليلات الملموسة لكل مفردات الواقع المعيش، 3) والشرك الثالث ويتمثل في شرك المنطق، حيث تفرض النظرية ذاتها في التفكير النظري بشكل فج، فضلاً عن ركونها إلى ضرورة سيادة الترابط المنطقي بين أجزائها، ما يجعلها تهتم بالشكل فقط ومن ثم تتغافل عن تقديم فهم وتفسير دقيق لكل جوانب الحياة **(صيام، 2009: 36–37)**.

لقد تأثر علماء الاجتماع العرب بهذه النظريات وطبقوا مقولاتها لتفسير الظواهر الاجتماعية العربية رغم اختلاف خصوصيتها الثقافية والمجتمعية. حيث يلحظ الراصد لهذه البحوث والدراسات الاجتماعية العربية أن معظم نظرياتها الاجتماعية مستوردة من الخارج وذات أصول أوروبية أو أمريكية ما جعلها عاجزة عن تفسير المشكلات الاجتماعية وحل مشكلات الإنسان العربي. حيث تتصف هذه النظريات الغربية المستخدمة في البحوث الاجتماعية العربية بالتعميم والتجريد والبعد عن الواقع ما أفقد الباحثين الذين يتبنونها في كثير من الأحيان صدق النتائج والفهم الواضح والتفسير الصحيح لمشاكل العالم العربي القديمة منها والجديدة **(صنوبرة، د.ت)**.

يحدث كل هذا وفي وقت تتعرض فيه هذه النظريات الاجتماعية الغربية نفسها لانتقادات واسعة من داخل التنظير الاجتماعي الغربي والشرقي. فقد وصف عالم الاجتماع الماركسي "أوسيبوف" مثلاً علم الاجتماع الغربي بعلم الأساطير الاجتماعية، ذلك لأن تلك النظريات الغربية في نظره لم تتواصل إلى صياغة القوانين الاجتماعية كما هو الحال عند السوفياتيين الذين أخضعوا كل بحوثهم لقانون المادية الجدلية والتاريخية، واستطاعوا أن يخرجوا الفكر الاجتماعي من تيه الفلسفات المثالية والإمبيريقية والمدرسية" **(الزيباري، 2009: 338)**.

وهو ما يعني أن علم الاجتماع في الوطن العربي يعاني من اغتراب شديد لكونه منفصل عن دراسة المشكلات الاجتماعية التي يعانيها المجتمع العربي. فمعظم البحوث الاجتماعية العربية نسخة مكررة من البحوث الأجنبية من حيث التنظير والمنهجية. وترجع هذه التبعية إلى أن علم الاجتماع العربي "نشأ في فترة الاستعمار الأوروبي، وهو ما طبع العلم والفكر في الوطن العربي بطابع خدم ولا يزال يخدم مصالح نخب على حساب الأغلبية إن كان ذلك على حساب الدولة أو الأمة العربية ككل، كما لا يستطيع أحد أن ينفي أن القوى الاستعمارية وتحالفاتها الصفوية قد وظفت البحوث والدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية لخدمة وتكريس مصالحها، بل كان البحث الاجتماعي في خدمة الاستعمار بشكل لم يسبق لو مثيل في تاريخ العلوم في تلك الفترة"**(بوقرة، همال، 2016: 230)**.

وفي البحث الحالي نتعرض لدور النظرية في البحث، ودور البحث في النظرية، ولأهمية الجمع بينهما، ومناقشة الجذور النظرية والمنهجية العميقة لغربة وإشكالية علم الاجتماعي العربي، ثم نختمه بتصور لوضع أسس علم اجتماعي عربي يراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية العربية والمرجعية الدينية.

التصور النظري للبحث:

ذهب الفيلسوف المثالي أفلاطون Plato إلى أن المعرفة المكتسبة من خلال الحواس هي غير أكيدة، طالما أن العالم المحسوس وحده واقعي وجزئي، وأن المعرفة الحقيقية هي نتاج للعقل وحده، وأن الحقيقة تكمن في أفكار العقل وليس في العالم الفيزيائي، وأن عالم الحقيقة الثابتة يوجد وراء العالم المحسوس، وأن الحس يدرك الحقائق المادية، ولكن الحس ما هو إلا مرحلة ابتدائية نستعين بها لإدراك العالم، وأن هذه المرحلة الابتدائية لا تمدنا إلا بمعرفة الظواهر المتغيرة وهي معرفة ليست يقينية، ولا بد لنا أن نجتاز هذه المرحلة أو العقبة حتى نرتفع فوق العالم الحسي ونتجه إلى عالم تسوده الحقيقة؛ ففي استطاعتنا الارتفاع فوق الظواهر إلى عالم أكمل أو أكثر تجريداً، وأن نتوصل بالعقل إلى القضايا والمفاهيم الاستدلالية بعد تجاوزنا لمرحلة المحسوسات **(ورد في الشيباني 1996 : 224)**.

ورأى "هيجل" أن المعرفة ليست مجزأة بل موحدة طالما أن الحقيقة التي تعكسها المعرفة هي ذاتها كل واحد، ولا تصـــبح أية مادة جزئية من المعرفة ذات دلالة إلا إلى الحد الذي يُنظر عنده في مضـــمونها الكلي، وبذلك فالأفكار والنظريات تستمد مصداقيتها من ترابطها بنظام كلي للمعرفة متطور باستمرار **(ورد في مرسى، 1995: 17)**.

كما ذهب "هيجل" إلى أن العقل موجود في عملية التطور ذاتها؛ فكل ما هو عقلاني حقيقي وما هو حقيقي عقلاني، ومن ثم فليس العقل مجرد تجريد عن الواقع، وإنما هو قوة انبثاقية تحدد بناء وتطور العالم. وبهذا الشكل ينظر "هيجل" إلى العقل كقوة كونية هائلة يسميها أحيانا بالفكرة **(ورد في ليلة، 1983: 165)**.

وظهر في مقابل الاتجاه العقلاني السالف الذكر الاتجاه الإمبيريقي الذي يعتمد على الملاحظة والتجريب كأساس للوصول إلى المعرفة العلمية. وتعنى الإمبيريقية **Empiricism** نظام العمل بالوسائل الإمبيريقية. ويتم توجيه الطريقة الإمبيريقية فقط بواسطة التجربة العملية أكثر من الأفكار العلمية الموجودة بالكتب (**Longman Dictionary, 1981: 359)**.

ووفقاً لهذا فإن معظم الإمبيريقيين لا يعترفون بالمعرفة التي تأتي عن طريق التخيل أو السلطة أو التراث، أو تلك المعرفة المستنبطة عقلياً، ومن هنا يأتي تأكيدهم على أن المعرفة التي يقدمها الأدب أو الأخلاق أو الدين أو الميتافيزيقا معرفة غير جديرة بهذا الاسم، لأنها غير قابلة للتحقق من صدقها عن طريق الحواس"**(عطية، 2003: 67)**.

يقصد بالإمبيريقية إذن تلك المعرفة المبنية على الملاحظة أو التجربة، وليست المعتمدة على النظرية. والإمبيريقية هي استعمال الطرق الإمبيريقية**(Oxford Dictionary. 1993: 291)**.

ترفض الإمبيريقية " أسبقية النظرية على البحث، لأن الأفكار تأتي من الخبرة ومن الدراسات السابقة. وبعد الحصول على الأفكار عن هذا الطريق يمكن تشكيل النظريات، وهي هنا تكون قائمة على الخبرة والواقع، وليست على أساس التأمل والاستنباط، فكيف يمكن الاستنباط من أفكار قبلية، أي قبل التجربة وتسبقها، وهي غير موجودة أصلا لدى الإنسان؟" **(عطية، 2003 :67-68)**.

بيد أن الفيلسوف الألماني "كانط" يرى أن الحقيقة هي مطابقة الفكر لذاته ومطابقة الفكر للواقع وهو ما يعني أن "كانط" يوفق بين العقلانيين والتجريبيين؛ حيث يرى إن الحقيقة لا تكون بالعقل فقط ولا بالتجربة فقط ولكنها تكون بالاثنين معا؛ فالحدوس الحسية بدون مقولات عقلية عمياء والمقولات العقلية بدون حدوس حسية جوفاء. وبكلامٍ آخر فإن التجربة بدون العقل تبقى خامة غير مفهومة، أي تبقى عبارة عن أحاسيس وحدوس حسية غير منظمة أو مرتبة حتى يتدخل العقل بمقولاته المنطقية ليحول تلك التجربة إلى تصور عقلاني مفهوم**(أميمن، 2014:435)**.

أهمية النظرية في البحث الاجتماعي والعلاقة بينها وبين البحث:

لا شك أن النظرية ضرورية في البحث الاجتماعي باعتبارها تلخص "مجموعة من الأفكار والموضوعات المنظمة تنظيماً منطقياً والتي تحاول أن تفسر مجموعة كبيرة من الوقائع والأحداث" **(هس، ماركسون، ستين، 1989: 34).** وذهب البياتي (2002) إلى أن النظرية " تمثل تراكماً مترابطاً ومفاهيم وتصورات وقوانين تأخذ شكلاً منسقاً ومرتباً بقصد تفسير الأحداث الاجتماعية وبلورة قوانين منطقية لها القدرة على التعبير عن الواقع الاجتماعي والتنبؤ بالمستقبل"**(البياتي، 2002: 26).**

بيد أننا نلحظ أن أكثر البحوث الاجتماعية تفتقر إلى تلك النظرية الواضحة المعالم التي توجهها وتناسب تفسيراتها الظاهرة المعنية بالبحث على الرغم من أن النظرية يفترض أن تكون بمثابة "خطاب من نوع معين، ينطلق من الواقع المُعطى ليتعداه إلى واقع أكثر تجريداً وبالتالي أكثر محاولة وقرباً من الفهم الحقيقي لهذا الواقع" **(حنطابلي، سبعون، 2018: 437).**

تتضح ملامح قصور استعمال النظرية في البحث الاجتماعي في أنها لا تظهر في المشكلة أو في المفاهيم أو النتائج، ولا تعرض في نمطٍ أو نموذج معرفي وتفسيري منسجم، وقد تظهر عدة نظريات في البحث الواحد دون وعي من قبل الباحث، فيقع في تناقضات فكرية تنقص من قيمة بحثه العلمية، على الرغم من أن النظرية تساعد الباحث على فهم مشكلة بحثه فهماً علمياً، وتحقق الانسجام بين المشكلة وأسئلة الاستمارة والنتائج وتفسيرها، وهو ما يجنبه الخلط بين المذاهب النظرية والمنهجية.

لا يتضمن البحث الاجتماعي الواحد في كثيرٍ من الأحيان تصوراً نظرياً يفسر الواقع الاجتماعي العربي ويناسب طبيعته، ولا يتواصل مع أبحاث ودراسات أخرى لإضافة معارف علمية جديدة أو تصويب الخاطئ منها. كما أدى الغلو أو التطرف في تطبيق النظريات الغربية لتفسير الواقع العربي المختلف إلى اغتراب علم الاجتماع العربي. حيث لم يسهم هذا العلم في حل مشكلات المواطن العربي، ولم يحل مشكلات اجتماعية تؤرق مجتمعه كالفقر والأمية والجريمة وجنوح الأحداث والبطالة والعنف الاجتماعي والتفكك الأسري، والحراك الاجتماعي، ووقت الفراغ والديمقراطية والمشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بالتغير الاجتماعي والثقافي مثل العولمة وتبدل نسق القيم الاجتماعية ونحوها. ووفقاً لهذا التحليل فإننا لا نتوقع أن تسهم النظريات السوسيولوجية الغربية في حل مشكلات المجتمع العربي. ذلك لأنه إذا "كان النظام الغربي السائد يعمل على حساب الإنسان الغربي، فكيف لا يعمل ويسود على حساب الشعوب الأخرى. إذا كان هذا التحليل صحيحاً، يكون من سوء التقدير أن نتوقع منه تفهماً لقضايانا والمساهمة في حل المشكلات التي تعمد خلقها"**(بركات، 2011: 267-268).**

وأكد "سـمير نعيم أحمد" على "أن أي باحث في أي علم من العلوم لا غنى له عن نظرية توجهه في جمعه للوقائع المتعلقة بالظاهرة التي يريد دراستها أو في اختياره للفروض التي يريد أن يختبر صدقها وفي اختياره للمنهج والأدوات التي يستخدمها في دراسته، وأنه بدون هذه النظرية يتخبط في جمع معلوماته، بحيث تأتي غير مترابطة، ثم يعجز في النهاية عن إضفاء معنى عليها وتفسيرها" **(ورد في عادل وآخرون، 2012: 34)**.

وذهب الهمالي (2008) إلى أن التنظير يعد بمثابة محاولة لتنظيم البيانات المجمعة ووضع هذه البيانات في صورة إطار من الأطر التفسيرية **(الهمالي، 2008: 149)**. ويعني التنظير ببساطة وصف المعارف السابقة التي تأكد جدواها في حقل ما بغية إعطاء الباحثين الجدد فرص الاستفادة من المعارف السابقة والانطلاق منها لدراسة الظواهر التي بحاجة لدراسة في مجالها، وهو من يتيح للباحث فرصة اشتقاق فروض جديدة أو إعادة اختبار فروض سابقة على حالات جديدة وفي بيئات مختلفة زمانياً ومكانياً، وهو بمثابة أحكام عامة مستنبطة من حالات خاصة لتفسير ظاهرة ما، وهو وسيلة لربط العلاقات بين المشاهدات أو الملاحظات المتعلقة بواقعة ما وتلخيصها بشكل تجريدي يحقق إمكانية التعامل معها على المستوى العقلي البحت. وهكذا "فإن التنظير يؤدي إلى تكامل الحقائق المناسبة داخل أطر مختصرة مركزة من المعرفة، تزود الإنسان بفهم أفضل للظاهرات، وتدل النظرية الأكثر شمولاً على علم أكثر نضجاً"**(فان دالين، 2003: 99)**.

تبزغ أهمية التنظير إذن من كونه أنه يساعد على تصنيف وتنظيم الأحداث التي تحدث في العالم ليمكن لنا أن نجد لها مكاناً في منظور ما، ويفيد في تفسير الأسباب التي أدت إلى أحداث وقعت في الماضي، ويفيد في التنبؤ بمكان ووقت وكيفية وقوعها مستقبلاً، ويمكننا من أن نقدم معنى حدسياً مقبولاً لفهم أسباب وسبل وقوع الأحداث **(تيرنر، 1999: 5 – 6)**.

أثر النظرية في البحث:

تنبثق أهمية النظرية من كونها أنها تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن يتجه إليها الباحث في ميدان دراسته وتحميه من البحث عن معلومات لا صلة لها ببحثه، وتمده بالبيانات التي ينبغي عليه جمعها واختبارها، فضلاً عن أنها تطرح عدداً كبيراً من المفاهيم والمصطلحات الفنية التي تلخص الكثير من الحقائق والتي هي ضرورية لتقدم أي علم، وتلخيص كثير من الحقائق العلمية وتطبيقها وإيجاد العلاقات والربط بينها في إطار علمي متكامل، وتكشف عن مدى القصور في المعارف العلمية السابقة، ذلك لأن تلخيصها للحقائق العلمية يشير إلى النواحي التي لم تُبحث من قبل. ويسهم التحقق من دراسة النواحي التي لم تتطرق إليها النظرية في تقدم المعرفة والعلم. كذلك تمكننا النظرية من التنبؤ بحدوث وقائع معينة في مجتمع معين إذا توافرت فيه شروط حدوث وقائع حدثت في مجتمع آخر قبله مشابه له في

الظروف والخصـــائص. وتقوم فكرة التنبؤ على الانتقال من الحالات المعلومة إلى الحالات المجهولة في الظروف المشابهة. والنظرية هي وسيلتنا لإدراك وفهم أحسن للظواهر الملاحظة، وهي تعبير عن الواقع بشكل مجرد. ولذا فهي تقوم بدور أساسي في العلم لأنها تساعد في توحيد وتوضيح ما يتم التأكيد عليه حول الواقع المدروس، ومن ثم فهي تمنح الانسجام للميدان المعرفي بفضل ما تقترحه من تفسيرات يُحتمل أن تظل محل اختبار دائم على محك الوقائع والأحداث. فـ "النظرية بالنسبة للعلم هي بمثابة البوصلة للمكتشف، إنها دليل لا غني عنه في اختيار المسالك والطرق التي سيعبرها الباحث؛ حيث تسمح له بتنظيم الملاحظات الكثيرة وتبرر الأدوات التي يستخدمها. وباختصار فإنها توجه البحث، وبعد التحقق منها وتدقيقها تصبح النظرية عبارة عن نسق من المعلومات تسمح للباحث بأن ينطلق منها لفهم ووضع صياغات جديدة وتفسيرات أكثر عمومية وعمقا"**(أنجرس، 2006: 55)**.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن النظرية تقدم لنا "فهماً أعمق لتلك القضايا التي هي موضع تنازع اجتماعي وسياسي، وهي قضايا لها وجود خارجي حقيقي، وهي تعطينا الفرصة كيما نكون واعين بما حولنا وعياً عميقاً، أو تعطينا الفرصة لكي نكون مواطنين صالحين، وأشد وعياً وأعمق فهماً لما يجري حولنا. إما إذا لم تقدم لنا النظرية حلولاً لمشاكلنا وأجوبة عن تساؤلاتنا، فهي على الأقل تمكننا من أن نفهم فهماً أفضل صعوبة تلك المشكلات ونقدها"**(كريب، 1978 :328)**.

للنظرية دور شامل في كل مراحل البحث بدءاً من اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم المتماشية مع طبيعة الموضوع إلى المنهج الملائم وأدواته في جمع البيانات وصولاً إلى تحليل النتائج والتفسيرات، ما يعني أن النظرية ليست تقييداً للباحث وحرماناً له من الموضوعية، وهي ليست قالباً جاهزاً للتفسير وعاملاً من عوامل الأحكام المسبقة المرفوضة علمياً. ذلك لأن الالتزام الأخلاقي للباحث بالإطار التصوري والمنهجي الملائم للوقائع المدروسة، يعد مقوماً علمياً للوصول إلى الحقائق العلمية لتلك الوقائع، كما أن إهمال التراث النظري السابق يؤدي إلى قطع الصلة بين الباحثين من جهة وبينهم وبين مجتمعهم من جهة أخرى، وبالتالي تنهار إي إمكانية للتراكم المعرفي المتسق وتزول فرص نمو وتطور النظرية السوسيولوجية، فتُصاب المعرفة بالجمود والركود**(بوصنوبرة، د.ت)**.

والعلاقة بين العلم والنظرية عضوية ومتبادلة؛ فإذا كان العلم هو مجموعة من النظريات التي تفسر ظواهر الكون المادي والاجتماعي، فإن النظرية هي تلك الخطوات المنهجية المقصودة لفهم نفس ظواهر الكون المادي والاجتماعي. والنظرية شرط أساسي للصعود إلى مرتبة العلم؛ إذ لا يمكن تصور علم حقيقي دون نظرية أو نظريات تكون بناؤه ونظرته للأمور مهما كانت مادية أو اجتماعية. وبنفس المنطق يمكن القول بأنه لا يمكن تصور نظرية حقيقية دون تراث علمي وتراكم علمي نرجع إليه لنبني معادلتها الافتراضية وقضاياها وتصوراتها ونختبرها في مواقف حقيقية أو

تجريبية. تؤثر النظرية الاجتماعية في البحث؛ إذ إنها تعمل على توجيه دوائر البحث نحو الموضوعات المثمرة وتضفي المغزى والدلالة على النتائج الغفل، كما تساعد توجيهاتها وتعميماتها ومفاهيمها على تنمية وتطوير البحث من ناحية أخرى.

ولذا فقد أجمع الباحثون الاجتماعيون على أن البحث دون سند نظري أو دون اتجاه إلى نظرية ليس إلا نوعاً من العبث. ولذا فإن المشككين في النظرية الاجتماعية أو المقللين من أهميتها أو المتهمين لعلم الاجتماع " بالنظرية"، إنما يقيمون دعاويهم على وهمٍ وبطلانٍ لأنهم قليلو المعرفة بالعلم من حيث طبيعته ومنهجه. فالعلم– إي علم– يقوم على أساس نظري بالضرورة ويهدف في نهاية الأمر إلى نتائج نظرية. وهناك اتجاه قوي في علم الاجتماع الآن يقيم فكرته الأساسية حول عدم إمكانية الدراسة في علم الاجتماع دون المزج بين النظرية الاجتماعية السليمة والدراسة العملية للمجتمع. ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن حل مشاكل المجتمع غير ممكن إلا في حالة واحدة وهي أن يسند الحل دائماً إطار دقيق من المفاهيم العلمية ذات الاتجاه النظري الواضح، فضلاً عن أن النظرية الاجتماعية" مستمدة أصلاً من نتائج دراسة "عملية" أجريت فعلاً في الواقع الاجتماعي وأنها واقعية تستند في مقوماتها الأساسية إلى نتائج أبحاث منظمة أجريت وطبقت في مواقف متعددة." أضف إلى ذلك أن النظرية التي لا تقبل التطبيق ليست نظرية على الإطلاق" **(غيث، 1975: 27–28)**.

تزيد النظرية من ثمرة البحث وخصوبته؛ حيث تمده بالمسالك المهمة للاستقصاء وربط النتائج الجزئية ذات الطبيعة المشابهة، وتوفير الشرح والتفسير المقنع للعلاقات الملاحظة. وكلما كان البحث موجهاً عن طريق نظرية متسقة، أسهمت نتائجه في نمو المعرفة وتنظيمها. ولذا فليس البحث الإمبيريقي مجرد صفحات مليئة بالأرقام والجداول والتحليل الساذج لها وعمل يفتقر لنظرية، ونتائج متناقضة، وإنما ينبغي أن يكون بحثاً يستند إلى نظرية تقدم فهماً واضحاً وواقعياً للظاهرة المدروسة. ولذا فالنظرية المحددة المفاهيم والأفكار هي الوسيلة الوحيدة للتفسير الصحيح للعلاقات الاجتماعية التي تكشف عنها بيانات البحث الإمبيريقي. وحتى يصل الباحث إلى نتائج صحيحة ينبغي أن ينطلق من نظرية، وأن يخضع متغيراتها وفروضها للاختبار الإمبيريقي، لأنه بدون ذلك سيصل إلى نتائج مبعثرة لا رابط بينها وربما متناقضة أو غير ضرورية**(أميمن، 2014: 217)**.

لقد أكد الكثير من علماء الاجتماع على مكانة الإطار النظري الموجه للبحث حتى لا يقع الباحث أثناء دراسته لظاهرة اجتماعية ما في خطر الاقتصار على جمع البيانات وتركها مجزأة منفصلة عن بعضها البعض. فالربط بين التراث النظري والبحث الاجتماعي –في تقدير بعض علماء الاجتماع– هو الذي "يسهم في تحقيق التراكم المعرفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة أو مدخل سوشيولوجي قريب من الواقع يزيد في فهم الإنسان لمشاكله المتعددة والمتزايدة وتفسيرها والقدرة على التنبؤ بها" **(بوصنوبرة، د.ت)**.

أثر البحث في النظرية:

يسهم البحث في تطوير النظرية. فإذا كانت لدينا نظرية تمت صياغتها بطريقة جيدة حول ما سوف يحدث في مواقف متباينة، وفي ظل ظروف محددة، فإنه بالإمكان أن نستخلص استنتاجات تأخذ شكل فروض توجه البحث. وإذا ما تم إثبات صحة هذه الفروض عن تجارب صممت لهذا الغرض، فإن هذا البحث سيسهم في التحقق من بناء النظرية في جملتها. هذا وقد يحقق البحث مقولات النظرية، وقد يكذبها، فيختبرها ثانية أو يعدلها عبر صياغة فروض جديدة مستنتجة منها يخضعها للاختبار الإمبيريقي للتأكد من سلامتها في ضوء الاحتكام للواقع. يسهم البحث في التخطيط لتطوير النظرية؛ حيث قد يعمد عالم الاجتماع إلى تطوير بعض جوانب النظرية بطريقتين أو بطريقة واحدة: فهو قد يعيد النظر في الدراسات القائمة أو يختبرها ثانية، أو قد يضع مشروع خطة لبرنامج من الدراسات التي تركز على المشكلة التي يهتم بها، ويراعي الارتباط بين نتائج هذه الدراسات. ولا يتوقع أن يبدأ في كلا الحالتين هذا العمل من نقطة لا تستند إلى دراسات سابقة أو صياغات نظرية أخرى، أو ملاحظات خاصة وإنما يبدأ عادة من تصورات معينة واحتمالات محددة يكونها في ذهنه لصياغات بديلة، ويحاول إجراء اختباره المقصود للدراسات الموجودة، أو يضع خطة للدراسات المقترحة التي لابد من تنفيذها في ضوء هذه الصياغات البديلة القابلة للتغير بدورها.

قد تقوم الصدفة أيضا بتطوير النظرية؛ فالبحث قد يسهم في تطوير النظرية عن طريق الصدفة وعلى نحو غير مخطط له سلفاً، وذلك من خلال ملاحظة وقائع غير عادية أو غير متوقعة؛ فالصدفة قد تسهم في تقديم فروض نظرية جديدة، أو في توسيع نطاق نظرية قائمة. حيث قد يساعد البحث الموجه نحو اختبار أحد الفروض على التوصل إلى بعض الملاحظات غير المتوقعة التي لم تكن في الحسبان عند البدء في إجراء البحث، وتؤدي هذه الملاحظات بالصدفة إلى نتيجة ثانوية تؤثر بدورها في تطوير النظرية. كذلك قد يساعد البحث على إدراك ملاحظة أخرى غير عادية تثير الدهشة نظراً لأنها قد تبدو غير متسقة مع النظرية القائمة أو الوقائع المرتبطة بها إلى الحد الذي قد تثير معه هذه الملاحظة فضول الباحث وحب استطلاعه وتنبهه وتجعله أكثر حساسية للوقائع، فيكتشف غيرها ثم يجري ملاحظات ثانية، ويستخلص منها استنتاجات يضعها بعد ذلك في الإطار الأوسع لنظريته. وبقدر ما ينخرط الباحث في الوقائع، بقدر ما يزداد احتمالات اكتشافاته لمثل هذه الملاحظات غير العادية التي تكشف عن اتجاه مثمر للبحث. على هذا النحو تؤدي الوقائع غير العادية إلى نظرية جديدة للغاية أو توسع النظرية القائمة. كذلك يساعد البحث على إدراك ملاحظات من نوع ثالث توصف بأنها إستراتيجية لأنها ترتبط بمضامين النظرية المعنية وتوجه النظر نحو شيء جديد يُضاف إلى الوقائع الملاحظة. وتذكرنا الملاحظات الأخيرة بزلات اللسان والقلم والأخطاء المطبعية وسقطات الذاكرة التي لطالما كان يلاحظها الإنسان من قديم الزمان باعتبارها وقائع تافهة، ولكنها عندما اصطدمت بحساسية

"فرويد "وإدراكه الفذ أخذت هذه الأمور صفة الوقائع الإستراتيجية التي أمكن في ضوئها توسيع مجال نظريته عن الكبت، والأفعال المرضية غير السوية **(جلبي، 2005: 61-62)**.

أهمية الجمع بين النظرية والتجريب في البحث السوسيولوجي:

مما سبق يتضح أن العلاقة بين النظرية والبحث الاجتماعي علاقة تفاعل وتبادل مستمر التأثير. فالبحث المستند إلى الواقع الملموس يسهم في توضيح النظرية. ذلك لأن النظرية كما يقول "روبرت ميرتون" ليست هي دائماً الضوء الكاشف الموجه للبحث الإمبيريقي؛ فالآية تنعكس أحياناً فيقود البحث خطوات النظرية، ولذلك فيجب أن تسير النظرية والبحث الإمبيريقي يداً في يد**(ورد في بوصنوبرة، د. ت)**.

وهكذا فإن المعرفة العلمية تتجلى في إطار نظري كلي باتجاه الواقع الإمبيريقي ومن ثم ترتد إلى ذلك الإطار مرة أخرى للحكم عليه صالحاً أو غير صالح. لا بد إذن أن ينطلق الباحث من نظرية لتفسير مشكلة بحثه لأن المعرفة التجريبية الصرفة مرفوضة. "فالمعرفة ليست كومة من المعلومات الجافة الصامتة دون خلفية نظرية تستند إليها وتكملها وتمنع التناقض عن المشكلة المدروسة وعن تفسير النتائج المتوصل إليها، فضلاً عن أن النظرية نفسها تنمو وتتطور بفضل المعارف بالوقائع التي تتحدد وتتغير باستمرار فتظهر قضايا جديدة لم تكن معروفة من قبل"**(بوصنوبرة، د.ت)**.

الجذور الحقيقية لأزمة علم الاجتماع في الوطن العربي وغربته عن واقعه الاجتماعي:

يشير مفهوم "الأزمة" في علم الاجتماع "إلى حالة نزاع ذو شدة قوية، إعادة النظر في القيم، إعادة النظر في العلاقات بين الأجيال والمجموعات الاجتماعية"**(حنطابلي، سبعون، 2018 :432)**. كما تتجلى أزمة علم الاجتماع – وباتفاق كل علماء الاجتماع– في أنه العلم الذي يتميز عن غيره من العلوم الاجتماعية بأنه المجال المعرفي الذي يصعب فيه تحديد موضوعه بدقة، فضلاً عن أن العلم نفسه يعاني من أزمة تتمثل في عجز النسق الفكري عن ملاحقة التغيرات المتلاحقة حتى تفقد المفاهيم والتصورات قدرتها على تفسير المواقف المختلفة، كما يتسم هذا النسق بالجمود بسبب ضيق نطاقه وجمود مفاهيمه ومقولاته. ولا شك أن هذه الأزمة ستنسحب أيضاً على علم الاجتماع. ذلك لأن النظريات الاجتماعية الغربية المقتبسة في الدراسات الاجتماعية العربية لم تعد صالحة لوظيفتها. وإذا كان علم الاجتماع الغربي يعاني من أزمة وفق ما تدعيه التوجهات الفكرية الحديثة، فإن هذه الأزمة ستنعكس سلباً على الباحثين الاجتماعيين العرب باعتبارهم مستهلكين للسوسيولوجيا الغربية. بكلام آخر سيعاني علم الاجتماع العربي ازمة مزدوجة تتمثل في "افتقاد النظرية الاجتماعية للتماسك والاتساق من جهة، واغترابها عن الواقع العربي من ناحية أخرى" **(جويدة، 2020: 5-6)**.

وتعني الغربة الاستلاب أو الانخلاع أو الانسلاخ أو الاغتراب الاجتماعي. ولذا تعني غربة علم الاجتماع العربي افتقاد هذا العلم للهوية الإسلامية والعربية، وتأثره بثقافات غريبة عنه، وتأكيده لها من خلال أبحاثه ودراساته ما يعكس تبعيته وتبجيله للنظريات والرؤى الغربية التي لا تنطبق مقولاتها وتفسيراتها على المشكلات والقضايا الاجتماعية العربية،

وعجزه من ثم عن دراسة قضايا المجتمع العربي واقتراح الحلول لها، وهو ما يجعله غريباً منفصلاً عن بيئته العربية بكل تجلياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. تمر العلوم الإنسانية والاجتماعية وفي مقدمتها علم الاجتماع بأزمة ابستمولوجية مقارنة بالعلوم الطبيعية التي أحرزت نجاحاً غير مسبوق ولا سيما الفيزياء. والسؤال الذي قد يتبادر للذهن هو: ما هي عوامل هذه الأزمة؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقدم التحليل التالي:

تتمثل إشكالية علم الاجتماع العربي في تباين الاتجاهات النظرية والمنهجية في هذا العلم؛ حيث تعاني البحوث والدراسات الاجتماعية من غياب الطرح السوسيولوجي الدقيق لقضايا الإنسان العربي ومجتمعه، ما أدى وما يزال إلى ظهور أزمة انفصال الفكر والنظرية عن واقع وخصوصيات مجتمعات العالم العربي. معنى هذا أن علم الاجتماع مغترب عن واقعه الاجتماعي العربي المعيش، مغترب أو منفصل عن الوضع الكائن أو القائم أو الحاصل المتمثل في ذلك الكل المتكامل الذي يتكون من عدة أبعاد نسقية أساسية مثل: البعد البيئي أو الجغرافي والبعد البشري والبعد الحضاري والبعد الثقافي، وأخيراً البعد التفاعلي التنظيمي كما هي كائنة بالبلدان العربية، وجميعها تتجسد بصورة مترابطة.

كما تتمحور إشكالية العلوم الاجتماعية والإنسانية في افتقارها للتقنين المنطقي الدقيق، فضلاً عن أن بحوثها لم تتعد المستوى الثاني من القياس وبذلك تفتقر للتفسير الذي هو منطق استنباطي أعقد من منطق الوصف. ويحتاج التفسير إلى تقنين منطقي إذا ما أريد له أن يكون تفسيراً علمياً بحق. تعاني العلوم الإنسانية من صعوبة التكميم، وتستعمل مفاهيم كيفية ما يحول دون صياغتها لقوانين دقيقة، فضلاً عن أن الباحث فيها طرف وجزء لا يتجزأ من الظاهرة التي يبحثها، نظراً لخضوعه لتأثيرات الأيديولوجيا السياسية والاجتماعية والبنية الثقافية والبيئة الحضارية التي ينتمي إليها. أضف إلى ذلك أنه يستحيل ضبط العوامل الدخيلة المؤثرة على الظاهرة الاجتماعية ما يجعلها غير قابلة للتجريب الدقيق، وأنه يصعب تعميم نتائج البحث الاجتماعي على غير الحالات المدروسة. وفي الوقت التي تتسم فيه الظاهرة الطبيعية بالاتساق والاطراد، فإن الظاهرة الاجتماعية تتسم بالتفرد، وكل محاولة لتجريدها وتعميمها وإسقاط خصوصيتها وتميزها قد ينطوي على تشويه لطبيعتها، ويتصل بهذا ما يمكن أن نطلق عليه بالتغير السهل السريع للظواهر الإنسانية أو الاجتماعية ما يجعل الاطراد في مجالها أقل ظهوراً منه في الظواهر الطبيعية وهو ما يحول دون عزل جانب من جوانب البحث الإنساني مثلما نفعل في البحث الطبيعي عزلاً يمكننا من تتبع ذلك العامل وحده في تكرار وقوعه. بكلام آخر لا يمكننا تحليل الظاهرة الاجتماعية إلى عناصرها عنصراً عنصراً، لأن هذه الظاهرة أو الواقعة ذات طابع لا يحتمل لها أن تتكرر تكراراً يتيح لنا الفرصة لكي نلحظ الاطراد فيها. فعالم الاجتماع لا يمكنه أن يعيد الظاهرة التي هي موضوع بحثه، كلما أراد أن يخضعها للمشاهدة؛ لأن الظواهر الاجتماعية فريدة في نوعها. فكل ظاهرة اجتماعية تأتي مرة واحدة ثم تمضي فتصبح حادثة تاريخية لا يتكرر حدوثها(**الخولي، 1996: 98**).

يؤدي ما ذكر آنفاً إلى الشك في إمكانية وجود قوانين تحكم ظواهر العلوم الإنسانية نظراً لوجود تماثلات مختلفة للظاهرة الاجتماعية في أوقات مختلفة تستعمل كبينة على قوانين مطردة للجنس البشري في سائر الأوقات والظروف. وبشكلٍ عام تتحدد مشكلة العلوم الإنسانية في عاملين رئيسين هما: طبيعة العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه، ونوعية الظاهرة الإنسانية. ويقود هذان العاملان إلى افتقاد الدراسات الاجتماعية الإحكام في المشروع العلمي؛ أي افتقارها إلى التقنين المنطقي ولا سيما في المرحلة التفسيرية. وتعقد الظاهرة الاجتماعية يحول دون تقدم موضوعها. فالفيزياء مثلاً تعد أكثر العلوم تقدماً لأن موضوعها بسيط وغير معقد، ويمكن ضبط متغيراته، وإعادة إخضاع ظاهرتها للتجريب عدة مرات.

لا شك أن هناك أبحاثاً اجتماعية غزيرة في مجالات عدة، بيد أن العبرة ليست بكثرة البحوث. ذلك لأن اطراد التقدم العلمي ليس مجرد تراكم كمي رأسي، وإنما هو تضاعف القوى المعرفية للنظريات في منوالية منطقية. ولذلك فإن كل علم يتناسب بما يحرزه من اطراد التقدم مع درجة تقنينه المنطقي ونسقيته. وتعد الفيزياء أكثر العلوم تقدما لأنها تفوق كل فروع العلم في درجة نسقيتها وتقنينها المنطقي. فموضوع الفيزياء بسيط ومحايد ومختلف عن مجالات النشاط الإنساني الحضارية والروحية، وذلك بعكس البحث الاجتماعي الذي يخضع للتأثيرات الحضارية والثقافية، كما أن البحث الاجتماعي يتأثر بذوي المصلحة والنفوذ. بكلام آخر يخدم البحث الاجتماعي عادة مصالح أمة أو نظام أو طبقة أو الخبرة أو الاهتمامات الإنسانية، ما يؤثر سلباً على البحث العلمي النازع للوصف والتفسير أو الفهم والسيطرة. بيد أن تأثر البحث الاجتماعي بالأيديولوجيا السائدة يفقده التقنين المنطقي والاطراد.

ينهزم في البحث الطبيعي السياق الثقافي تحت وطأة القوة المنطقية للنظرية العلمية. بيد أن الأمر مختلف في العلوم الإنسانية؛ إذ إن افتقادها للإحكام المنطقي راجع إلى تشابك الإطار الثقافي مع صميم المحتوى المعرفي للعلوم الإنسانية "حتى قيل إن الأوضاع الخارجية هي التي أملت على البحث في هذه العلوم اختيار القنوات التي يمكن أن تُجرى فيها التصورات عن طريق التحكم في الإنسان والمجتمع، وتتألف هذه الأوضاع الخارجية من القوى السياسية والاجتماعية إلى جانب البدائل الثقافية الأخرى كالأديان والتقاليد والعرف والفلسفات (وكلها معاً تشكل الأيدولوجيات) وبيانات رجال السياسة والإصلاح"**(الخولي، 1996: 112)**.

بيد أن العلم عندما يتحول من أداة معرفية إلى أداة إيديولوجية، فإنه يفتقد بذلك أخص خصائصه، ويبتعد عن أهدافه، ويتحول إلى دعوة عقائدية، وفي بعض الأحيان إلى جدل عقيم. وهناك اختلاف جوهري بين العلم والأيديولوجيا؛ فالعلم كما يقول أحد النقاد يحصر مهمته في الكشف عن الحقيقة، في حين يبحث الأيديولوجي عن الحقائق التي تثبت عقيدة أختارها ووافق عليها سلفاً. فالنزعة الأيديولوجية، سواء كانت محافظة أو ثورية، تسعى إلى تحقيق مصالح أو المحافظة على مصالح معينة بخلاف العلم الذي لا نجد لديه أي التزام سياسي لأنه حصر مهمته في الكشف عن الحقيقة. كما أن العلم يقبل النقد العلمي، ومفتوح للفحص لما يستجد من حقائق علمية والتي تستند إلى براهين موضوعية.

أما الأيديولوجيا فهي لا تعرف المبادئ العلمية، وتضع نفسها فوق العلم، وتسعى إلى ممارسة تأثيرها عن طريق الشعارات ومخاطبة العواطف **(الزيباري، 2009: 340)**.

يستجيب نمط البحث الاجتماعي للتيارات الثقافية السائدة. فقد ساد مثلاً في الثلث الأول من القرن العشرين في علم الاجتماع –وبتأثير من مدرسة شيكاغو– انكباباً محموماً على التجريب وعزوفاً تاماً عن التنظير، لأنه يذكر الاجتماعيين بالمرحلة القبل علمية حين كانت المباحث الاجتماعية مشاكل فلسفية. ولكن سرعان ما أثبتت التجريبية المحضة عقمها وقصورها، وربما كانت سيادة البنيوية في المرحلة التالية من مسار علم الاجتماع في القرن العشرين بمثابة رد فعل عكسي لهذا. حيث سادت البنيوية في امريكا وأوروبا والوطن العربي معتمدة على التجريد غير الرياضي إلى أقصى حد، وهو ما جعل الباحثين يدركون البون الواسع بين التنظير والتجريب. وترتب على ذلك انقسام الباحثين الاجتماعيين إلى صنفين: إما باحثين ميدانيين أو باحثين بنيويين. فقد أمعن السلوكيون في التجريب وعزفوا تماماً عن التنظير، وربما فعلوا ذلك كرد فعل لإفراط التحليليين المضجر بشأن الصروح النظرية الشاهقة والسحيقة التي ابتدعها خيال "فرويد"، وأقحمها في دهاليز ودياجير مفترضة للنفس البشرية. هذا في الوقت الذي يتأكد فيه أنه لا تفسير علمي بغير تنظير ملتحم بالتجريب، وأنه لا علم إخباري أصلاً بغير التجريب. "أما النظرية فهي البوصلة الموجهة والعقل الهادي الضروري يلملم شتات المباحث الإمبيريقية لتوجهها وترسم إطارها، بل وترسم خطتها، فتحدد الوقائع المطلوب ملاحظتها. وبغير النظرية الكفء، تغدو النتائج الإمبيريقية هشيماً يذروه الرياح، لا يعني شيئاً ولا يفضي إلى شيء، خصوصاً إذا يمننا الأبصار صوب الهدف التفسيري بنجاح ملموس. إن النظرية الكفء هي بمثابة التتويج النهائي للمشروع العلمي" **(الخولي، 1996: 117–118)**.

وبناءً على ذلك تصبح البحوث التجريبية والإمبيريقية هي جسد العلم وتصبح النظرية هي روحه. ولذلك فإن الإمعان في البحث التجريبي دون تنظير، أو الأخذ بالتنظير دون التجريب خطأ أبستمولوجي فادح. واختيار أسلوب واحد من البحث يرتبط بعوامل خارجية، عادة ما يجعل البحث الاجتماعي غير نقي. ويعد علم الاجتماع أكثر فروع العلوم الإنسانية الذي استباحته المؤثرات الثقافية الخارجية؛ حيث تلونت توجهاته بأيديولوجيات وفلسفات وقيم حضارية وأهداف معيارية مختلفة، وبغير أن يصب كل هذا في إطار منطقي مقنن، ذلك لأن الأيديولوجيا نقيضة العلم. ولذلك لا نجد نظرية اجتماعية علمية بالمعنى الدقيق. "فالنظريات الاجتماعية المطروحة لا تتحقق فيها السمة العلمية الدقيقة الفعالة لأنها ليست نظريات علمية بالمعنى المنطقي" **(الخولي، 1996: 120)**.

تشوه مصالح الأيديولوجيا علم الاجتماع الناشئ حديثاً. فقد اعترف "أوجست كونت" أنه أسس علم الاجتماع مدفوعاً بتمزق المجتمع بين صراعات التقدميين والمحافظين، ما جعل علمه هذا مطلباً أيديولوجياً. "إذ إننا ندرس لكي نضبط

وقوانين المجتمع هي الوسيلة الوحيدة لخلق التوافق والانسجام بين قوى التقدم الثائرة وبين النظام الاجتماعي، فنتمكن من الحفاظ أو الإبقاء على الوضع القائم محققين مصالح البرجوازية"**(الخولي، 1996: 124)**.

على هذا النحو تتمحور فلسفة الفكر الاجتماعي الغربي في الحفاظ على النظام ومقاومة أي تغيير في بلدانه أولاً ثم في البلدان الأخرى التي تتبعه اقتصادياً وثقافياً ثانياً. ويتم عادة اقتباس وتطبيق الأيديولوجية المتفوقة تقنياً وعلمياً. فـ" أيديولوجية الطبقة السائدة تتحول دائماً إلى أفكار سائدة بفعل سطوتها وقدرتها على تقديم ذاتها كأفكار كونية شمولية، فيسهل عليها التسلل إلى معاقل العلم"**(الخولي، 1996: 127)**.

والشيء نفسه ينطبق على النظرية الوظيفية بشكل عام وعلى نظرية "بارسونز" بشكل خاص، حيث يكاد يوجد هناك إجماع من قبل النقاد والمهتمين بأن نظرية "بارسونز" غارقة حتى النخاع في المستنقع الأيديولوجي؛ حيث أعتبر منظراً للبرجوازية الأمريكية وطريقة عيشها، ومرسخاً بذلك للنظام الرأسمالي بما ينطوي عليه من تناقضات ومظالم وصراعات **(أحمد، 1985: 223)**.

ذلك لأن النظرية الوظيفية تستهدف الحفاظ على استقرار البناء الاجتماعي بصرف النظر عن مدى تضرر فئة أو فئات معينة من ذلك. كما تروق نظرية "جوفمان" – عالم النفس الاجتماعي– أيضاً بدورها للبشر الذين يعيشون في إطار التنظيمات البيروقراطية الهائلة التي تمتلك القوة الماحقة والواقعة تحت سيطرتها وغير المعرضة لتأثير الأفراد." وبذلك لا يتعرض "جوفمان" لكيف يسعى البشر لتغيير بناء هذه التنظيمات أو بناء الأنساق الاجتماعية الأخرى، ولكن دراسة كيف يمكنهم التكيف مع هذه الأنساق والحياة بداخلها. فنظريته تعد نظرية في التكيفات الثانوية التي قد ينجزها البشر مع البناءات الاجتماعية البالغة القوة والتي يشعرون بضرورة التسليم بها"**(ورد في جولدنر، 2004: 570)**.

ويتفاقم استعباد الأيديولوجيا للعلم في المجتمعات المنغلقة على نفسها. بيد أن كسر طوق الأيديولوجيا حول العلم يتطلب انقطاعاً معرفياً؛ ذلك لأن الأيديولوجيا "مضادة للنظرة العلمية من أكثر من جهة. فإذا كان المنهج العلمي يقف على المعامل المشترك بين الذوات أجمعين، نجد الأيديولوجيا تؤدي إلى تباين شديد في الآراء وتجعل نفس الموضوع يراه الناس بطرقٍ مختلفة جداً، حتى يمكن اعتبار عدم الثقة والشك اللذين يبديهما الناس تجاه خصومهم في كل مكان وكل مراحل التطور التاريخي، السلف المباشر لفكرة الأيديولوجيا"**(الخولي، 1996: 131)**.

يلحظ الراصد للبحوث والدراسات الاجتماعية في البلاد العربية أنه يغلب عليها تطبيق النظريات والمنهجية الغربية، وأن الرعيل الأول من الشباب العربي الذين درسوا بجامعات أوروبية وأمريكية قد نقلوا الفكر الاجتماعي الغربي تنظيراً وتطبيقاً إلى بلدانهم بكل أمانة رغم اختلاف الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية الغربية التي نشأت فيها تلك النظريات عن مثيلاتها في البلاد العربية، ما يجعل هذه النظريات غير ملائمة للتطبيق في البلاد العربية، ومن ثم أصبح علم الاجتماع في الوطن العربي يعاني من أزمة تنظيرية ومنهجية، ولم يسهم إسهاماً فعالاً في مخاطبة الإنسان العربي وحل

مشكلاته الاجتماعية. يلحظ المهتم بشؤون علم الاجتماع في الوطن العربي كثرة أقسام علم الاجتماع في الجامعات العربية، وكثرة الأساتذة غير الأكفاء في تدريسه وبحث قضاياه، وتوجيه الطلبة الضعفاء لأقسامه لنظرة المسؤولين الدونية لهذا العلم، وأن قسم علم الاجتماع العربي الواحد يضم أساتذة لهم توجهات تنظيرية وفكرية متباينة، وأن الواحد منهم متشيع للجامعة الأجنبية التي تخرج منها، ما أسهم في اغتراب علم الاجتماع عن قضايا وهموم المجتمع العربي، بل إننا نجد أن الأستاذ العربي في علم الاجتماع – وللأسف الشديد– يروج لتوجهه الغربي مثلاً أكثر من الذين صاغوا تلك النظريات الغربية في بلدانهم.

حقاً إن النظريات الغربية صلحت لتفسير واقعها وحل مشكلات مجتمعاتها. بيد أن الأخذ بها في مجتمعات أخرى دون تعديل وبما يناسب خصوصيتها، نوع من التعسف والغباء، فضلاً عن أن تطبيق هذه النظريات في الوطن العربي يكرس تبيعته الفكرية والسياسية والاقتصادية للغرب بصفة خاصة وللأجنبي بصفة عامة، وذلك لاختلال مراكز القوة والنفوذ. فما دام الغرب هم الأقوى حضارة واقتصاداً، فإنهم سيفرضون تبعيتهم على الشعوب المقهورة والضعيفة، ودون أن تربح هذه الشعوب فائدة حقيقية من هذه التبعية. ذلك لـــ "أن أصحاب القوة ينتجون المعايير العامة وشروط الحياة، ويتولى الطرف الضـــعيف مهمة إعادة إنتاجها. وطالما أن المعايير تلتقي مع مصـــالح أصـــحاب القوة، فهي تحظى بالديمومة والاستمرار ويمكن أن تتغير أو تستبدل إذا ما تعارضت معها"**(الحوراني، 2008: 281)**

يلحظ المهتم بشـــؤون البحث الاجتماعي في الوطن العربي أن هناك فجوة بين نتائج الباحثين الاجتماعيين وبين متخذي القرار الذين يُفترض أن يطبقوا توصيات تلك البحوث الاجتماعية. فمعظم نتائج البحوث الاجتماعية تظل أسيرة رفوف مكتباتها ولا ترى النور بتطبيق توصياتها، ما تسبب في عقم وقلة جدوى البحوث الاجتماعية العربية. أضف إلى ذلك أن هناك حظراً على دراسة بعض الموضوعات الاجتماعية؛ حيث لا يسمح للباحث الاجتماعي العربي مثلاً بطرق ودراسة أي موضوع اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لتعارضه مع السياسة السائدة في بعض البلدان العربية، وأنه لا يوثق في الباحث العربي في دراسة بعض القضايا الحساسة، فيوكل أمر دراستها لباحثين أجانب الذين ينالون المكافآت المجزية، ويسمح لهم بإجراء دراسات حساسة تخدم نتائجها من بيدهم القرار السياسي في البلدان العربية، ناهيك عن أن السلطات في الوطن العربي تفرض على الكاتب أن "يهتم بالضرورة بقضايا المجتمع كما تحددها السلطة أو الحزب أو الرأي العام"**(بركات، 2011 :157)**.

تتعمق أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي لأن الباحث العربي لا يتمتع "بكامل الحرية أثناء ممارســاته البحثية. فهو مقيد بكثير من الجهات الرقابية والإدارية التي تتصـــف بضـــيق الأفق والبيروقراطية. فالجهات الرقابية تحول دون قيام الأساتذة بتدريس كتب بعينها، وتفرض شروطاً للحصول على تصاريح لإجراء استبيانات ودراسات مسحية، الأمر

الذي يعمل على إعاقة البحوث في مجال العلوم الاجتماعية، كما أن الباحث لا يســـتطيع أن يعلن نتائج بحثه علانية وبشكل رسمي طالما أن هذه النتائج لا تتفق ورؤية الجهات الرسمية والسياسية والإدارية"**(ياقوت، 2007: 35)**.

لقد تصدى بعض الباحثين الاجتماعين العرب لتسليط الضوء على العوامل الكامنة وراء أزمة علم الاجتماع واغترابه في الوطن العربي. فقد أكد محمد حجازي وآخرون (1986) على إننا لا ننتج علماً حقيقياً؛ وإنما نستورد ونستهلك دون تبصر، ونخلط في ذلك بين ما يمكن أن يفيد وما لا غناء فيه"، وأن معظم ما عرض له المشتغلون بالعلم والدراسة والبحث موضوعات أو مشكلات يفتقر الكثير منها إلى عنصر المعاصرة؛ تجاوزته حركة البحث والتفكير، وأنه بعيد عما هو محوري في النظام الاجتماعي وحيوي لحياة البشر، وأن أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي تكمن في اختيارنا لمداخل منهجية قاصرة، واستعمال أساليب بحث وأدوات جمْع معلومات معيبة بطريقة غير سليمة، وارتكاب أخطاء كثيرة في ممارسة البحث، والتفريط في الوظيفة التنظيرية للعلم. كما ذهب "حجازي" إلى أن معظم البحوث الاجتماعية تنتهي بعددٍ يكون هائلاً في بعض الحالات من الجداول، تتوزع فيها المعلومات أو المادة الميدانية، ويُعلق عليها بوصف موجز يلخص ما يتضمنه كل جدول، وقد تُضاف فقرات تشير إلى الاتجاهات العامة التي تنطوي عليها المادة الميدانية، ويأتي ناتج الجهد هزيلاً لا يضيف كثيراً، وقد لا يضيف شيئاً إلى ما يعرفه الإنسان المثقف – بل العادي – عن موضوع البحث **(حجازي وآخرون، 1986: 15-28)**.

وأكد سمير نعيم أحمد (1992) على اغتراب النشاط والمنتج البحثي والباحثين عن قضايا الإنسان العربي الجوهرية، ما يعكس أن المشروع العلمي لا يتصل بالمشروع القومي. وتنبثق هذه الأزمة لعلم الاجتماع من غياب استراتيجية أو خطة تسترشد بها مؤسسات بحوث علم الاجتماع في الوطن العربي، ما جعل النشاط المنتج البحثي يتسم بطابع العشوائية والتبعثر بل وانعدام الهدف المجتمعي له **(ورد في قويسي وآخرون، 2021: 333)**.

وعن تبعية علم الاجتماع في البلاد العربية لعلم الاجتماع الغربي والماركسي، وعن ترديد النظريات الصادرة من الخارج في جامعاتنا بشكل آلي، أكد "علي الكنز" على أنه يمكن وصف الممارسات السوسيولوجية الحالية في البلاد العربية بتبعيتها الأساسية للسيسيولوجيا الغربية. وتأخذ هذه التبعية أشكال التكرار والتقليد، سواء أكان هذا التقليد واعيا أم غير واعٍ ما يؤدي إلى انحراف قضايا وإشكاليات العالم الغربي داخل البنى الثقافية والاجتماعية لعالمنا العربي وتبني النظريات الأنجلو ساكسونية والفرنسية، وهي نظريات دخيلة من إنتاج غربي، وغير معدة لتناسب البيئة الاجتماعية المحلية مثل نظريات الوظائفية والبنيوية ومختلف الماركسيات الصادرة عن باريس وموسكو وفرانكفورت والمنحى الثقافي وعلم الاجتماع البيولوجي وغيرها أيضا من التيارات الفكرية التي ظهرت على الأرض الأوروبية انطلاقًا من إشكاليات لها خصوصيتها، وهي نظريات قد نقلت كما هي إلى الجامعات العربية لتردد فيها بشكلٍ آلي، فيبدو كما لو أن الممارسات

السوسيولوجية في البلاد العربية قد اقتصر دورها على أن تكون محطات وساطة للنظريات الغربية**(ورد في حجازي وآخرون، 1986: 100)**.

وأضاف على الكنز "أن النظريات الغربية لم تعطنا الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا، وأن البحوث الاجتماعية في بلادنا عقيمة يُعاد تركيبها في إشكاليات مصطنعة لا تلائم الواقع، وأن إيجابياتنا جعلتنا تجاه النظريات السوشولوجية الغربية نتقن التعليم في هذا المجال، إلا أنها لم تعطنا الأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا الذي يختلف في تكوينه، ويزيد تعقيداً على واقع المجتمعات الغربية؛ ولذا تبقى الأبحاث المحلية – باستثناء بعضها القليل – عقيمة؛ إذ تؤدي في أحسن الأحوال إلى تجميع طائفة من المعلومات التجريبية يُعاد تركيبها في إشكاليات مصطنعة لا تلائم الواقع. ولقد برهنت التجربة على أنه من الصعب استعمال أدوات تحليل مستوردة من حضارة أخرى في بحوث محلية" **(ورد في حجازي وآخرون ، 1986: 100)**.

وذهب "على الكنز" إلى أن علاقتنا بالنظريات الغربية، كأية علاقة وضعية برجماتية لا يمكن أنْ تؤدي إلى النتائج التي توصلت إليها النظريات الغربية، وهي نتائج غير ملائمة لبيئتنا، كونها جردت من إطارها الاجتماعي والتاريخي وانفصلت عن مسار تكوينها المعرفي؛ فكل النظريات الغربية قد نتجت عن علاقتها بالعاملين التاليين: خصوصية مجتمعاتها وقضاياها الاجتماعية والتاريخية من ناحية، والحقل المعرفي الذي نمت بداخله وطورت قضاياها النظرية المحددة فيه. ويكمن خطأ علماء الاجتماع العرب –في تقديره– في اعتقادهم بأنه من الممكن استيراد نظريات الغرب بغض النظر عن ارتباطها بهذين العاملين، وهو خطأ فادح يمكن اعتباره التباساً تاريخياً حقيقياً **(ورد في حجازي وآخرون، 1986 :100–101)**.

تتفاقم أزمة علم الاجتماعي العربي لارتباطه بالنسق النظري الاجتماعي الغربي الذي يتبناه والذي تعرض نفسه لانتقادات شديدة على يد "ألفن جولدنر" مثلاً؛ حيث أكد على "أن هذا النسق النظري غير قادر على استيعاب التغيرات والصراعات وغير قادر على أن يفسر كل جوانب الواقع الاجتماعي لأنه يتخذ طابعاً معيناً هو المرتبط بالنظام، ويعمل بل ويحاصر الجوانب الأخرى المرتبطة بالصراع والتغير"**(زايد، 1984: 309–310)**.

وهكذا وإذا سلمنا بأن النظريات السوسيولوجية الغربية لا تناسب تفسير القضايا والمشكلات التي يكابدها المجتمع العربي، فإن الباحثين الاجتماعيين العرب مطالبون برفض هذا النسق السوسيولوجي السائد والعقيم والذي تدعمه السلطات. ذلك لأن مهمة الكاتب أو الباحث "لا تقتصر على فهم الواقع الاجتماعي ووصفه بل تتعدى ذلك إلى نقده وتغييره. ليس بإمكانه أن يقيم هدنة أو صلحاً مع الأوضاع والمؤسسات التي تعطل إمكانيات الإنسان وتمنعه من تحقيق حياة أكثر إنسانية"**(بركات، 2011: 180)**.

وهكذا فإن للنظريات الغربية المهيمنة على علم الاجتماع في الوطن العربي سياقاتها الاجتماعية والفكرية والأيديولوجية الخاصة ببيئة نشأتها إلى جانب سياق الحياة الشخصية لصاحب النظرية حتى وإن ادعى الموضوعية ما يجعل تعميمها على باقي المجتمعات أمراً تعسفياً. أضف إلى ذلك أن النظريات الغربية لا تسلم بدورها من النقد، إذ إنها تشكل عاملاً مهماً في أزمة علم الاجتماع عندما لا تعكس واقعياً المُعطى الاجتماعي؛ أي عندما يكون هناك تباعداً بين المُعطى المُلاحظ والوسيلة –المفهوم– التي تحاول فهمه وترجمته فعلياً. على هذا النحو يصبح للنظرية هنا دور معاكساً لذلك الذي وجدت من أجله، من خلال تشويهها للواقع وابتعادها عنه **(حنطابلي، سبعون، 2018: 437)**.

يمعن بعض النظريات الغربية الاجتماعية في الدعوة للمحافظة على النسق الاجتماعي ورفض حقيقة الصراع والتغيير. ومن أمثلة ذلك أن بارسونز –المنظر الوظيفي– تجاهل أهمية التغير الاجتماعي وبالغ في تأكيده على أهمية التوازن والاستقرار في المجتمع. ولذا لم يستطع أن يقدم رؤية موضوعية لأهمية الصراع والتغيير في المجتمع، لأنه يهدف إلى سيادة النظام الرأسمالي والمحافظة على مصالح البرجوازية الأمريكية. بيد أن انكاره لحقيقة الصراع يعد من أكبر الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها الوظيفية بشكلٍ عام ووقعت فيها وظيفيته بشكل خاص، فضلاً عن أن مقولات نظرية "بارسونز" مجردة جداً ولا يمكن من ثم اشتقاق فروض منها وإخضاعها للاختبار الإمبيريقي، إلى جانب تجاهلها لدور العوامل التاريخية والاجتماعية في حدوث الظواهر الاجتماعية.

لا تزال النظرية الاجتماعية "تعرف أزمة خانقة رغم التحولات التي عرفتها والعقبات التي تخطتها؛ فهي أزمة ذاتية وليست عابرة، وهي أزمة في الأسس التي قام عليها علم الاجتماع نفسها، بحيث تفتقد هذه الأسس إطاراً مرجعياً موحدا قادراً على إعطاء رؤية منهجية؛ أي النقص في وحدة التصور العام الذي يضمن لها انسجامها وتجانسها فكرياً وعقلياً ومنهجياً ونظرياً وتطبيقياً"**(الزيباري، 2009: 340)**.

ويرى عبدالقادر عرابي "أن علم الاجتماع العربي كان ومازال دون آفاق مجتمعية، ومازال غريباً وبعيداً عن المجتمع لأنه لم يولد من رحم هذا المجتمع، ولم تصلب عوده الثقافة العربية، ولم تكون هويته الفكرية**(ورد في جويدة، 2020: 5)**.

ولذلك ولهذه الاعتبارات وغيرها، فقد اعترض الاتجاه النقدي في علم الاجتماع على الهيمنة النظرية والمنهجية المطلقة للغرب، وفضح مركزيتها واستعلاءها على الثقافات الأخرى ذات الخصوصيات التاريخية المختلفة. لقد صُلحت النظريات الغربية الأوروبية مثلاً في حقبة ما لترسيخ فكرة النظام والاستقرار والتوازن في بداية القرن التاسع عشر في أعقاب انهيار نظام التصنيع القديم وفي ظل ضربات الديمقراطية الثورية والرأسمالية؛ حيث بحث رواد علم الاجتماع عن الوسائل الكفيلة بتحقيق النظام والمحافظة عليه، ما يلزم ضرورة خضوع التراث السوسيولوجي لإعادة تقييم عميقة لتناسب العصر الحاضر. وهكذا فإن اختلاف الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية التي نشأت فيها النظريات الكبرى

الاجتماعية يجعل أكثرها غير قابل للتطبيق على البيئة العربية؛ لأنه لا يمكن لأي نبتة مفيدة أن تنمو وتزدهر في جميع المناطق الجغرافية والظروف المناخية. وهكذا فإن "أغلب النظريات المتداولة على الصعيد العربي هي من إفراز الفكر الغربي في زمن أحوج ما تكون الساحة العربية فيه لبديل يتناول الواقع العربي بكل خصوصياته وتجلياته"**(مبروكي، د.ت)**.

أضف إلى ذلك "أن الإغراق في محاكاة الغرب لن يوصلنا إلى ما وصل إليه الغربيون من رفعة وعظمة، وذلك لما بين عقليتنا والعقلية الغربية من عدم تجانس يعوق اندماجهما" **(الجندي، د.ت، 148)**. لقد نظر المنظرون الاجتماعيون الغربيون إلى بقية الثقافات على أنها بدائية وتقليدية ومتخلفة، ما دفع علماء الأنثروبولوجيا مثلاً لإجراء بحوث تستهدف السيطرة على تلك الثقافات، وساعدها على ذلك التقدم المالي والتقني فضلاً عن السيطرة الاستعمارية التي كرست التخلف العلمي والتبعية في البلدان العربية. ولذا فإنه يصبح من الصعب تطبيق النظريات والمفاهيم السوسيولوجية الغربية وتعميمها في البلدان الأخرى إلى جانب غياب الصدق الإمبيريقي في حالة تطبيقها على مجتمعات وثقافات غير غربية. لقد أدى هذا إلى ظهور حركة علمية تقويمية غربية تنتقد الأطر النظرية الغربية في الغرب نفسه مركزة على أهمية الاعتبارات الواقعية للمجتمعات غير الغربية، وانتقد البون الواسع بين الواقع والقيم تحت ستار الموضوعية والدقة المنهجية، وصعوبة دراسة القيم دراسة كمية **(صنوبرة، د.ت)**.

وثمة مآخذ كثيرة على التراث السوشيولوجي الغربي، من بينها: تناقض نظريات ومناهج العلوم الاجتماعية الحديثة الغربية مع التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع ومع الواقع العربي، والقصور في فهم وتفسير السلوك الفردي، وتفسير للظواهر الاجتماعية، والتغير في العالم العربي والإسلامي، وحصر المعرفة الغربية لطرق العلم ومصادره في المحسوس والملاحظ، وإلغاء الأفكار المستمدة من الوحي أو النقل، واعتبار الوجود كله ناتج عن الطبيعة التي أوجدت نفسها، وأن العلاقة بين الإنسان والطبيعة علاقة صراعية دائمة، وأن العقل هو الطريق الأوحد للمعرفة والمحسوس هو مصدرها، وأن القيم الأخلاقية عبارة عن ظواهر أفرزتها المجتمعات، وأنها متطورة عبر الزمن، وهو ما يخالف التصور الإسلامي للمعرفة التي ترى أن الإنسان مكون من أربعة عناصر هي (الجسد والروح والعقل والنفس)، وأن سلوكاته انعكاس لفطرته التي خلقها الله تعالى، وأن تفسير السلوك الإنساني ينبغي أن يكون في إطار العناصر الأربعة السالفة الذكر **(صنوبرة، د.ت)**.

وبناءً على ما سبق، فإنه ينبغي ضرورة إعادة النظر في تلك النظريات والمناهج الغربية، وإعادة صياغتها في إطار هذا التصور الإسلامي. ذلك لأن التركيبة الثقافية والأبعاد التاريخية والجغرافية العربية مغايرة تماماً لواقع المجتمعات الغربية ما أدى إلى وجود هوة سحيقة بين المشتغلين بعلم الاجتماع؛ حيث غابت تلك النظريات والبحوث الإمبيريقية التي تسهم في تحليل وتفسير المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي مثل الأمية والبطالة والفقر والانحراف والجريمة، وهو ما يمكن تسميته بأزمة اغتراب عالم الاجتماع العربي عن واقعه.

لقد تعددت الرؤى التي رصـــدت الجذور العميقة لأزمة علم الاجتماع العربي؛ فقد جادل البعض بقولهم إن أزمة علم العربي ترجع إلى حداثة هذا العلم في الوطن العربي متناسين أن علم الاجتماع يمثل إرثاً تاريخياً يرجع إلى أيام ابن خلدون، وثمة من ربط أزمة هذا العلم بإشـــكالية الديمقراطية في الوطن العربي التي تفرض قيوداً على البحث العلمي، وهي ديمقراطية لم تتشكل من الواقع الاجتماعي العربي، لأن الممارسة لا تُستورد ولا تُفترض، وأن البحوث الاجتماعية الحالية مكرسة لخدمة الأنظمة السياسية، فضلاً عن أن هناك تحيزاً أيديولوجياً للمشتغل بالعلم، وأن الموضوعية التي تروج لها المنهجية الغربية توظف لتحقيق أهداف أيديولوجية معينة. أضـف إلى ذلك أن البحوث العربية تنزع إلى تأكيد البحثية الغربية التي تســتهدف تحقيق الاســتقرار والتوازن للحفاظ على النظم الاجتماعية الســائدة، وأن أكثر البحوث الاجتماعية العربية لا تخدم التنمية المستدامة، ولا تواكب مجريات التغيرات الاجتماعية، ولا تسـهم في حل مشـكلات المواطن العربي الفعلية، ما يعكس حقيقة أن علم الاجتماع العربي ولد ولادة غير شـــرعية أو غير كاملة النمو لأنه مستورد من الخارج؛ فهويته غربية لم تمس القضـايا العربية المجتمعية، وأن اهتمامات عالم الاجتماع العربي هي نفس اهتمامات عالم الاجتماع الغربي، وأن هناك انفصالاً كبيراً بين الفكر والعمل؛ أي بين التراث النظري والواقع الإمبيريقي، إلى جانب انحياز علم الاجتماع العربي إلى التراث النظري الغربي ولأيديولوجية هذا التراث ولا ســـيما المحافظ منها الذي لا يعبر عن حقيقة الواقع العربي المعيش.

تتمثل غربة علم الاجتماع العربي في سيطرة القوى الرجعية على المؤسسـات التعليمية في بعض البلاد العربية، وانتشـار حالة التشـوه الثقافي والفكري، والانشـغال بالمفاهيم التحليلية الغربية مثل النسـق، التكيف، التوازن، التكامل... وينسـحب ذلك على الطرق المنهجية للبحث الاجتماعي؛ حيث يلحظ سيادة الوضـعية كأسـاس منهجي لمعظم البحوث الاجتماعية في الوطن العربي. والوضـــعية كنهج لعلم الاجتماع، يعتمد على الأدلة التجريبية كتلك الموجودة من خلال التجارب والإحصـــاءات للكشـــف عن معلومات حول كيفية عمل المجتمع. وعلى هذا النحو انشـــغل علماء الاجتماع العرب بمشكلات المجتمع الغربي واهتموا بالمشكلات المجتمعية لغيرهم، وأهملوا دراسـة مشـكلاتهم الاجتماعية؛ تحدثوا عن الحضـــارات الغربية وابتعدوا عن تراث الحضـــارة العربية، ويرددون ما يريد الغرب ترديده، متناســين أن النظريات الغربية تعبر عن واقع مجتمعاتها، وتستهدف إحكام القبضـة والتبعية على الشـعوب والثقافات الأخرى. ويتجلى ذلك في القيام ببحوث مشـتركة (غربية/عربية)، وهي بحوث ترسـخ الأبحاث الغربية وعزوها لعلماء عرب، إلى جانب غياب نقد موضـوعي للأفكار والرؤى الغربية ما يحقق مصـالح المجتمعات الغربية. ويرجع هذا القصـور إلى مركب النقص الذي نعانيه كباحثين اجتماعيين تجاه تراثنا والانبهار بالتراث العالمي. إن ما نحتاجه هو ضرورة رصد المشكلات الاجتماعية

الحقيقية التي تحتاج للدراسة والبحث في الوطن العربي، وضرورة تطويع مناهج البحث العلمي بما يخدم القضايا المجتمعية العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أزمة علم الاجتماع العربي هي أزمة عالم ومجتمع**(سعدون، د.ت)**.

كما تبزغ أزمة علم الاجتماع العربي من أن الاجتماعيين العرب لم يتفقوا على "وضع أسس فكرية ومرجعية لقيام علم اجتماع عربي؛ لأن معظم المحاولات التي قام بها بعض الباحثين العرب لتأسيس مركز فلسفي لعلم الاجتماع العربي استندت إلى مرجعيات غربية متعددة المدارس الفكرية ما أفرز حالة من الفوضى في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، وتضارب الأهداف، وبذلك ضاعت الرؤية وتبعثرت الرسالة، إلى جانب عدم وجود تنظيم أكاديمي يجمع الاجتماعيين العرب الذين يرون بضرورة توطين علم الاجتماع في الوطن العربي بغية مساعدتهم في صوغ رؤية موحدة لإنشاء علم اجتماع عربي، ويراعي في ذلك الاهتمام بالإطار النظري العام للعلم الاجتماعي، واستنباط بعض المفاهيم المفتاحية من واقع المجتمعات العربية والأدبيات التراثية التي أسهمت في معالجة بعض الظواهر الاجتماعية برؤى نظرية وأدوات منهجية مبتكرة"**(قويسي وآخرون، 2021: 38)**. وحدد محمد الأدريسي (2015) الملامح الأساسية لأزمة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي في هيمنة مجتمع الذاكرة، وضعف الجماعات العلمية، وغياب مجتمع المعرفة العربي.

يغلب الاهتمام بالجوانب الاستاتيكية في الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي ما أدى إلى "إهمال الجانب الدينامي في المجتمع لتبقى الكثير من المواضيع وقطاعات عريضة من المجتمع العربي منظوراً إليها على أنها مواضيع وقطاعات سرية يعد كشف النقاب عنها جرماً مثل –السلطة وآليات السيطرة، العلاقات والسلوك الجنسي والعقيدة والممارسات الدينية وغيرها، وحتى في المواضيع المُعالجة، فإن البحث فيها تسيطر عليه النظرية الإمبيريقية الجزئية التي تركز على الآني والمُعطى متجاهلة الكامن والخفي المتجذر في الكل والشمولي مع التطلع إلى تحقيق أعلى درجات الموضوعية" **(حمزاوي، كواشي، 2017: 95)**.

كما حدد بعض الباحثين أزمة علم الاجتماع العربي في "أن أغلب المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي يتجهون إلى العمل فيه على نحو يخدمون به فئات أو جماعات لا تمثل جماهير الشعب ما يعكس انحيازهم الاجتماعي، وأن أكثر المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي ينتمون أيديولوجياً إلى الاتجاهات المثالية المحافظة والتي تميل إلى مقاومة محاولات تغيير الوضع القائم تغييراً جذرياً ما يحول دون محاولة تقديم تحليل اجتماعي ناقد. وقد أدى هذا إلى أن الكثيرين من الباحثين الاجتماعيين يخفقون في اختيار موضوعات للدراسة والبحث ذات معنى وترتبط بهموم الإنسان العربي الأساسية، وأن طريقة طرح مشكلة الدراسة والبحث تأتي خاطئة في أغلب الحالات، وأن التصميم المنهجي يأتي معيباً ويتعثر لتنفيذ خطط البحث، وأن التقليد الشائع هو القنوع بوصف الظواهر التي تطرح للدراسة أو البحث وعدم الاهتمام بالتفسير سواء بالإبداع أو بالإفادة من التراث القومي والعالمي، وأنه ثمة هوة واسعة بين عمل

المشـتغلين بالعلم ونتاج جهدهم من جهة والسـياسـة الاجتماعية والعمل الاجتماعي من جهة أخرى، وأننا لا ننتج علماً حقيقياً وإنما نستورد دون تبصر ونخلط في ذلك بين يمكن أن يفيد وما لا غنا فيه **(سمراء، عبدالرحمان، د. ت)**.

وجادل البعض بتواضـــع دور المثقف العربي في تطوير المجتمع. ذلك لأن "صـــورة المثقف في الوطن العربي معروفة تماماً؛ فهو منظر يتحدث عن التقليد والحداثة والاســـتبداد والهوية والوحدة العربية والعولمة الخ... لكنه يتجنب اللجوء إلى المجتمع بحثاً عن معطيات تجريبية حتى إن باحثي العلوم الاجتماعية غالباً ما يقعون في منح الوعظ كالفلاسفة، يثيرون الأسئلة بدل تقديم أجوبة ملموسة، وأندر من ذلك احتمال سماع باحثين اجتماعيين متخصصين وهم يتحدثون في الحياة العامة. ولا يُعزى ذلك إلى غياب نتائج أبحاثهم عن وسائل الاتصال بالجماهير أو الصحف وحسب، بل وإلى صعوبة إجراء عمل ميداني في الوطن العربي بالنظر إلى النظم الاستبدادية والافتقار إلى القدرة البحثية" **(بدوي وآخرون، 2014: 41)**.

مثالب البحوث الإمبيريقية الاجتماعية:

ذهب عبد الباســـط عبد المعطي (1990) إلى أن علم الاجتماع الذي دخل الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية – ولا يزال مسيطراً– ركز على الموقف الإمبيريقي التجزيئي الخبري المبسط في ملاحقة الظاهرة مبعثرة مسقطة من حســابها الإطار النظري الشــامل الذي يحتويها. ولقد ترتب على التناول التجزيئي عزل الظاهرات لا عن ســياقها البنائي الأشمل فحسب، بل أيضاً من سياقها التاريخي ما أفضى إلى انسداد الأفق التاريخي في البحث السوسيولوجي العربي، وحتى عندما يســتخدم التاريخ، تُســتدعى منه المعطيات انتقائياً لإثبات فكرة أو دحض أخرى، ويصــير الأمر أشبه بلوي عنق الحقائق **(عبد المعطي، 1990: 190)**.

وفي الســـياق نفســـه يؤكد رايت ميلز (1959) على أن الاتجاه الإمبيريقي " اتجاه تجزيئي من حيث إنه يدرس ظواهر منفصـــلة دون ربطها بنظرية معينة ودون التعمق في أصـــولها التاريخية. وهو بذلك ينزع الظواهر من ســياقها البنائي والتاريخي. فالاتجاه الإمبيريقي المتجزئ لا يتميز بقضـــايا أو نظريات جوهرية ولا يقدم على أي فهم لطبيعة المجتمع أو الإنســـان أو لأي حقائق معينة عنها. ويمكن التعرف على هذا الاتجاه من خلال المشــكلات التي يختارها أنصاره للدراسة ومن خلال أسلوبهم في تناول هذه المشكلات"**(ورد في زايد،1984 :250)**.

وبصـــدد افتقاد الاســـتمارة البحثية للإطار النظري، وما يترتب على ذلك من مثالب بحثية يقول عبدالباســـط عبد المعطي (1990) "ونظراً لأن الاستمارة في تصميمها لم تعتمد على إطار نظري واضح ومحدد، فالباحث يصطنع بنوداً هي من صنعه ويصوغ أسئلة يحاصر المبحوث بها ليجيب إجابات يريدها الباحث، إما بنعم أو لا، أو يحدد له إجابات مســـبقة، فيصـــير الموقف مفتعلاً، ويصـــل إلى نتائج من نفس النوع، ونزعم أن هذا هو منطق المنهج في البحث السوسيولوجي **(عبد المعطي، 1990: 189)**.

وثمة من يرى أن البحث الاجتماعي الإمبيريقي لا يشبه البحث الطبيعي، كما أن الآراء النظرية حول المجتمع لا تتأكد صحتها الإمبيريقية المطابقة لها تماما؛ لأن النظرة الكلية إلى المجتمع تتخطي شتات الحقائق الاجتماعية المبعثرة، فضلاً عن أن العلم الوضعي يقوم بوظيفة تدعيم النسق، وينسي أن وظيفة العلم هي نقد الواقع الاجتماعي القائم ونظرياته السائدة. وينطلق فرض الوضعية في العلم الاجتماعي من أن قبول ما هو قائم باعتباره واقعاً يعوق إدراك ما هو ممكن ويبرر ما هو كائن. ويري "ادورنو" أن المنهج الإمبيريقي يقدس موضوع دراسته ويقدس ذاته. فقضايا المنهج تطغى على قضايا المضمون، وأن إجراء الدراسة يتم تكييفه للحاجات الإدارية أو للإجراءات المنهجية المتاحة بشكل تعسفي **(ورد في أميمن، 2014 :474)**.

ينتقد البعض المنحى الإمبيريقي بحجة أن الإمبيريقية "تساند الفكر الرأسمالي، وتسببت في عديد من مظاهر الاغتراب؛ اغتراب الإنسان عن نفسه بسبب تلك الصورة التي رسمتها الإمبيريقية له، وأنها أهملت التاريخ، ورفضت القيم، ورغبات الإنسان، كما أن وضع الفكر النظري في المكانة الثانية يعني أنه يُقاد ولا يقود... وهو ما يعني أنه لا وجود للعقل الخالص عند الإمبيريقية، فالمعرفة فيها تأتي من الخبرة الحسية عن طريق الاستقراء. وهذا "جون ستيوارت" مثلاً يرى أنه حتى الرياضيات ما هي إلا مجرد تعميمات مؤكدة من الخبرة"**(عطية، 2003: 67-69)**.

وأكد محمد الحوراني (2008) على أن علماء الاجتماع العرب يصرون على ممارسة الحياد والهامشية فيما يتعلق بالقضايا المصيرية والمهمة ويقترنون أكثر فأكثر بأمبيريقية حرفية مشوهة تسطح الواقع وتغرق في كل ما هو معطى، وأن علم الاجتماع العربي يبدو أنه تكيفياً وتبريرياً وانسحابياً أكثر من كونه إبداعياً وثورياً وتجديدياً... لقد أفنت الإمبيريقية كل مبادرة لصياغة المفاهيم وإنتاج الفكر وتفسير الواقع تفسيراً شمولياً... هذا في الوقت الذي يفترض فيه فك القيد الفكري، وتجاوز هذه الحالة الاغترابية تمهيداً لفهم أنفسنا وواقعنا والمساهمة في الفكر السوسيولوجي العالمي**(الحوراني، 2008: 18)**.

وهناك من يرى أن تعاليم إجراءات المدرسة الإمبيريقية ذات طبيعة مشوهة وشاذة وأنها فاقت في ذلك حتى المدرسة النظرية السفسطائية. وثمة من يرى أن الاستقراء الإمبيريقي وعلى سبيل المثال التعميم من الحالات المشاهدة، قد تم تثمينه عالياً من قبل الفلاسفة الذين ركزوا على مراحل ما قبل النظرية المبكرة من البحث. بيد أن التوسع في العمل النظري هو المعيار الذي صار يُقاس به تقدم العلم. والأخذ بالمنحى الإمبيريقي هو المسئول عن تخلف الكثير من العلوم. فعلم النفس وعلم الاجتماع وعلى الرغم من مخزونهما الهائل من البيانات الإمبيريقية، ومستوى تعميماتهما المنخفض ما يزالان يعتبران في مرحلة غير متطورة لأنهما لم يعجا بالنظريات الواسعة والمعمقة بالدرجة التي يمكن لهما بها أن يفسرا المادة الإمبيريقية المتوفرة. لقد أعطى علماء النفس والاجتماع وغيرهما من العلوم غير المتطورة اهتماماً كبيراً لجمع البيانات والوصف، واعتبر مثل هذا الهدف العمل الوحيد المقبول، في مقابل رفض كل ما هو نظري

أو تأملي. وهذا الاتجاه العلمي الضعيف تم تشجيعه بواسطة نوع عتيق للفلسفة الإمبيريقية، وهو المسئول بدرجة كبيرة على تخلف علوم الإنسان**(أميمن، 2014: 444)**.

ويرى "رايت ميلز" أن "التجريد الإمبيريقي يستهدف الوصول إلى نظرية سيكولوجية ترتكز على تراكم النتائج المستنبطة من الدراسة الواقعية لموضوعات مختارة، ولكنه في الواقع يمثل محاولة لدراسة الظاهرة بمعزل عن بقية أجزاء النسق الاجتماعي أو دراسة الظاهرة الاجتماعية على أساس تصور المجتمع كنسق مترابط، يضاف إلى ذلك أنه لا ينطلق من أي نظرية، وإنما يبدأ بالاستقراء الدقيق للواقع ليتوصل في النهاية إلى صياغة بناء نظري، وهذا أمر لا يتحقق لهذا الاتجاه وبخاصة وأنه لا يملك أي مبادئ نظرية يتم على أساسها اختبار موضوعات بحثه. فهذا الاتجاه يعني بالمنهج أكثر من اهتمامه بالموضوع. ولقد ترتب على إغفاله لأهمية البعد التاريخي في النظرية الاجتماعية أن تردى في أخطاء التفسيرات السيكولوجية التي تدرس أفراد المجتمع في علاقتهم بالبيئة أكثر من علاقتهم بالنسق الاجتماعي. كما أن افتقار هذا الاتجاه للبناء النظري والمبادئ الثابتة التي يتم على أساسها اختيار موضوعات البحث قد جعل علم الاجتماع في خدمة المؤسسات المالية وأفقده موضوعيته واستقلاله، فأصبح أداة لتبرير الأمر الواقع، ووسيلة من وسائل القهر، وتأكيد الإيديولوجية السائدة في المجتمع"**(ورد في غيث، 1975: 280-281)**.

ويمضي "رايت ميلز" في انتقاد الاتجاه الإمبيريقي بقوله: إنه لا يستند في تحليلاته إلى نظرية سوسيولوجية أو أية مبادئ عامة تكون بمثابة الإطار التصوري للدراسة الميدانية للمجتمع، وإن الإمبيريقية المجردة لا تتميز بأية قضايا أساسية أو أية نظريات، وهي تتميز بأنواع معينة من الموضوعات فحسب يتناولها علماء هذه الاتجاهات بالدراسة. وأضاف "ميلز" أن التزام الإمبيريقية المجردة بمناهج العلوم الطبيعية قد سجن اهتمامها داخل مجال محدود النطاق محدد المعالم، ويعيب عليها أنها تستهدف التفسير ولا تتجاوزه إلى مرحلة الفهم، وأن ضعف هذا الاتجاه تجلى في استخدامه في علم الاجتماع؛ حيث يتم استخدامه بصورة مجردة دون اعتبار للفروق بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية **(ورد في البيسي، 2023: 136-137)**.

واتهمت الإمبيريقية بأن لدى "أصحابها تصورات معينة، ومن ثم فإن هذه الافتراضات السابقة سوف تؤثر على طابع الدراسة التي يجرونها على الواقع، وأنه إذا كان الهدف الأسمى من علم الاجتماع هو اكتشاف طبيعة العالم الاجتماعي، فكيف يقوم ذلك على افتراضات مسبقة عن هذا الواقع؟ إن علماء الاجتماع ينظمون أبحاثهم في ضوء الافتراضات السابقة، وسوف يعتم طابع علم الاجتماع عليها، وسوف يتغير إذا تغيرت"**(الصاعدي، د.ت: 367)**.

وبنظرة سريعة للبحوث الإمبيريقية في علم الاجتماع لحظ الباحث أن الغالبية العظمى من هذه البحوث تجرى على العينات المريحة او الميسرة ما يحول دون تعميم نتائجها لعدم تمثيلها للمجتمعات المسحوبة منها، وأن الباحث الاجتماعي عادة ما يتضمن إطاره النظري اقتباسات حول نظريات وتصورات متعددة لا رابط بينها، ولا يدلي برأيه فيما

قدم، إذ إنه مجرد ناقل فقط وليثه كان ناقلاً أميناً. لوحظ أن بعض الباحثين الاجتماعين يكتبون صـــفحات في الإطار النظري من مصدر واحد، ولا يوثقون ذلك، ما يعكس سرقتهم العلمية وعدم أمانتهم، فضلاً عن أن بعضهم يوثق مراجع لم يرجع إليها أصـــلاً وإنما نقلها من باحثين آخرين اســـتعملوا هذه المراجع. كما لا يعتمد الكثير من الباحثين على المصـادر والمراجع الأصـلية ذات العلاقة بالموضـوع؛ إذ يكتفون بالنقل من مراجع ثانوية أو عن غيرهم دون تمحيص وتدقيق، وكثيراً ما يكون نقلهم مشـــوهاً ومبتوراً وغير أمين. بيد أن كثرة الطروحات النظرية التي لا علاقة لها بتفســـير الظاهرة المطروحة والمحشـــوة تعســـفاً في الإطار النظري– تحول دون توظيفها في تفســـير نتائج البحث، ويحول دون تدعيم النظرية الواحدة أو تعديلها أو حتى دحضـــها في ضـــوء النتائج الإمبيريقية المتوصـــل إليها. وعلى هذا النحو لم تسهم غالبية البحوث الإمبيريقية في تطوير النظرية الاجتماعية.

من مثالب البحث الاجتماعي الإمبيريقي عدم اختيار العينات الاحتمالية في البحوث الاجتماعية، ما يحول دون تعميم نتائجها، ويحول من ثم دون استخدام إحصاءاتها البارمترية اللازمة لرفض أو قبول الفرضيات الصفرية. ويفضل معظم الباحثين اختيار العينات غير الاحتمالية لســـهولة الحصـــول عليها ولعجزهم أو لعدم رغبتهم في تحديد الأطر العامة لمجتمع البحث الذي ســـتســـحب منه العينة الواحدة. ويؤدي هذا العيب إلى نتائج غير منطقية ومبعثرة لا رابط بينها وقد تكون متناقضـــة ولا تسـير في ركاب نتائج البحوث السـابقة ذات العلاقة بموضـوع البحث، أو لا يتماشـى مع العقل والفطرة الســـليمة. هذا في الوقت الذي يفترض فيه توافر معايير معينة لقبول نتائج أي بحث علمي، منها على ســـبيل المثال ضـــرورة "اســـتنادها إلى أدلة أو بيانات واضـــحة، وموافقتها وحيثياتها لمقتضـــى المنطق الذي يعد لغة الاســـتنتاج العقلي، وعدم تعارضـــها مع أي من الحقائق المعروفة والمســـلم بها في مجال التخصـــص، وملاءمتها للواقع وقابليتها للتطبيق. ويتصـــل بكل ذلك بما يمكن تســـميته بأصـــالة النتائج؛ بمعنى أن تكون نابعة من واقع المجتمع الذي يعيش فيه الباحث وتخدم أهدافه، كما تكون نابعة عن فكر إبداعي مســـتقل يتميز به الباحث عن غيره من الباحثين فيما يتعلق بنتائج البحوث السابقة في مجال تخصصه"**(خضر، 1992 :72)**.

كما يلاحظ ضـــعف وتواضـــع تفســـير نتائج البيانات الإمبيريقية المبعثرة المتوصـــل إليها لفقر الإطار النظري المســـتخدم، ولعجز الباحث عن المعرفة باتجاهات المبحوثين الثقافية والنفســـية، ما يحول دون تقدم المعرفة السوسيولوجية.

يتسم معظم البحوث الاجتماعية الميدانية بأنها بحوث لا تخدم قضـايا المجتمع ولا تحل مشـكلاته؛ إذ إنها بحوث تعكس ترفاً بحثياً لسنا بحاجة إليه. حيث تجرى البحوث حول موضـوعات غير ضـرورية رغم تكاليفها الباهظة، وهو ما يعكس غياب الفلســـفة العلمية وراء البحوث الاجتماعية، ويعكس عجز الباحثين أو مشـــرفيهم عن انتقاء المشـــكلات الاجتماعية التي تؤرق المجتمع وتحتاج إلى حلول عاجلة. وقد أكد هذه الحقيقة "روبرت ميرتون" حيث قال "إن علماء

الاجتماع يهتمون بدراسة المشكلات التافهة، بينما تبقى المشكلات المهمة في المجتمع بلا دراسة. فعلى الرغم من أن الحروب والاستغلال والفقر والظلم وعدم وضوح الرؤيا تسمم حياة الناس والمجتمع أو تهدد وجودهم ذاته، فإن كثيرون من علماء الاجتماع ينشغلون بمشكلات بعيدة كل البعد عن الظواهر الخطيرة ما يدل على عدم تقديرهم للمسؤولية"**(ورد في السمالوطي، د.ت :13)**.

وفيما يتعلق بعدم التزام علم الاجتماع العربي بدراسة الظواهر التي تهدد الحياة الاجتماعية، فإن مرجع ذلك قد يكون على علاقة بافتقار البحوث العربية في علم الاجتماع إلى الأصالة الفكرية؛ حيث إنها لا تنتج أفكاراً جديدة متميزة في مجال تخصص الباحث، ولا تنبثق من ظروف البيئة التي يعيش فيها الباحث و"لأنها نقلت من بيئة أجنبية تختلف تمام الاختلاف من حيث ظروفها والعوامل المؤثرة فيها عن بيئة الباحث الناقل لها. وهنا تتزايد درجة الافتقار إلى الأصالة كلما قل جهد البحث من حيث إعادة صياغة الأفكار ومحاولة إحداث المواءمة اللازمة مع ظروف ومقتضيات بيئته التي ينشر فيها أفكاره" **(خضر، 1992: 79-80)**.

ويرجع ضعف البحث الاجتماعي العربي بقضايا المجتمع إلى "أن أزمة السيسيولوجيا العربية هي أزمة المجتمع العربي والفكر البرجوازي العربي الذي جعل السيسيولوجيا علماً أكاديمياً بحتاً لا علاقة له بالواقع. إنه علم من أجل العلم وليس علماً يخدم المجتمع ويدرس قضاياه. وما دامت السيسيولوجيا وكافة العلوم الإنسانية مجردة وسائرة على النهج التقليدي، وغير ملتزمة بقضايا المجتمع، فإنها لا تساهم في حل قضايا المجتمع ولا في عملية التغير الاجتماعي، وإنما تبقى علماً معادياً لمصالح الجماهير" **(عرابي، د.ت: 104)**.

وأكد سمير نعيم (1992) على غربة علم الاجتماع العربي بقوله "إن معظم الباحثين الاجتماعيين يستمدون مشكلات بحوثهم من مراجع علم الاجتماع في البلدان الغربية الرأسمالية، وحين يعرضون للتراث البحثي السابق على بحوثهم، فإن معظم هذا التراث يكون أجنبياً، وحين يناقشون نتائج بحوثهم، فإنهم يناقشونها على أساس مدى اتفاقها أو اختلافها مع النتائج التي توصل إليها من يعتقدون أنهم أقرانهم في الغرب، وحينما يصمم هؤلاء الباحثون خطط بحوثهم، فإنهم يصممونها على غرار البحوث الأجنبية، ويختارون نفس الأدوات التي استخدمها الباحثون الأجانب في جمعهم للمادة؛ ناهيك عن الإطار النظري والتوجه الإيديولوجي لدراستهم؛ فهم يتبنون هذا الإطار وذاك التوجه دون إعمال للعقل أو النقد في معظم الأحوال، وإن فعلوا، فإنهم لا يتجاوزون نقل النقد الذي قدمه الباحثون الغربيون لبعضهم البعض" **(ورد في قويسي، 2021: 234)**.

أضف إلى ذلك أنه عادة ما تتم إجازة مثل هذه البحوث دون ملاحظات أو بملاحظات غير جوهرية على الرغم من طول الوقت المستغرق في مناقشتها. ويرجع السبب في ذلك إلى اختيار المشرف لممتحنين يعرفهم جيداً فيمررون

له رسالته المشرف عليها، وهذا خطأ كبير؛ لأنه أدى إلى حصول باحثين على درجات علمية دون وجه حق، وأسهم في تزييف صورة البحوث الاجتماعية التي يفترض أن تتسم بالعلمية والموضوعية.

يلحظ أن الكثير من الباحثين الاجتماعيين يخصصون فصلاً للدراسات السابقة، بيد أنهم لا يقارنون نتائج بحوثهم بنتائج تلك الدراسات ما يعكس تخبطهم وقلة فهمهم لجدوى وفلسفة الدراسات السابقة، بل وقد يضمنون بحوثهم دراسات قديمة أو لا علاقة لها بمشكلات بحوثهم، فضلاً عن أن أكثرهم لا يضمن في مقدمة بحثه الجهود العلمية المبذولة سابقاً في دراسة الظاهرة المستهدفة بالدراسة، فتغيب التراكمية ويخفقون في العثور على الفجوة العلمية المبررة لإجراء بحوثهم. كما لوحظ أن التوصيات التي يقدمها معظم الباحثين لا تنبع من النتائج المتوصل إليها، وغير قابلة للتطبيق، وأنه لا توجد مقترحات بإجراء بحوث مستقبلية ذات علاقة بنتائج البحث، وبزغت من نتائج لم يستطع الباحث تفسيرها في ضوء بياناته الإمبيريقية الحالية، وهو ما يعكس عقم مشكلة بحثه لعجزها عن فتح المجال أمام إجراء بحوث مستقبلية.

مناقشة ختامية:

من السهل في تقديرنا أن تنتقد وتدمر، ولكن من الصعب أن تبني وترمم. ويعكس هذا القول تلك السمة العربية المهتمة بالانتقاد والتجريح والإدمان في استعمال آلية الإسقاط التي تستهدف إسقاط عيوبنا على الآخر لنتحرر من القلق الناجم عن الشعور بها، ولنبرر فشلنا الذريع في وضع ما. لقد تعرضنا في المناقشات السابقة لبعض الجذور العميقة لأزمة علم الاجتماع وغربته في الوطن العربي. وحدد البعض جذور هذه الأزمة في أننا نطبق مقولات النظريات الاجتماعية الغربية التي نشأت في ظروف تاريخية وجغرافية وثقافية مغايرة لظروفنا لحل مشكلاتنا وقضايانا الاجتماعية، ما يعني ضرورة توظيف هذه النظريات في حل مشكلات الإنسان العربي وبما يناسب خصوصيته الثقافية ومرجعيته الدينية والتراثية والتاريخية. بل ولا ضير في أن نؤسس لنظريات اجتماعية تبزغ من تراثنا وتاريخنا وحضارتنا، وهنا يكمن جوهر الإبداع الذي ينبغي الخوض في غماره. ولنا في ذلك باع لا ينكر. فقد كان العلامة ابن خلدون مثالاً فذاً في التنظير والتجريب الاجتماعيين. وبالرجوع للرواد العرب والمسلمين، سنلحظ أنه بالإمكان وضع أسس لعلم اجتمع عربي إسلامي، ولا سيما وأننا من أسس الحضارة العباسية والأموية وحضارة الأندلس، وأنرنا العالم بعلمنا وفي وقت عاشت فيه أوروبا في ظلامٍ دامسٍ من التخلف وسطوة الكنيسة التي حاربت العلم والعلماء ونعتتهم بالكفر والإلحاد.

لاشك أن هناك مباهج معرفية عظيمة لدى الآخر، وهي مباهج ينبغي تقديرها والاستفادة منها شرط ألا نطبقها بحذافيرها لأنه لدينا خصوصيتنا ومرجعيتنا الثقافية والاجتماعية الخاصة بنا. يلحظ المهتم بالبحث العلمي أن النظريات الغربية تناسب بالفعل قيم وحاجات مجتمعاتها وتحل مشكلاتها، وأنها تستهدف الحفاظ على النظم السياسية وتحقيق التوازن والتكامل، وتخصص لذلك مفاهيم ومصطلحات تدرس بوساطتها، وهذا الاتجاه لا يناسب البيئة العربية المتغيرة، بل ويتعارض مع قانون التغير الذي يقضي بأن التغير سنة الحياة وأن الجمود موت وعدم. لقد وقع العرب تحت الاستعمار الأوروبي لحقب زمنية طويلة، واستهدف الغرب ببحوثهم ونظرياتهم إحكام القبضة على تلابيب المواطن العربي، ما يحقق هيمنتهم الفكرية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى الاصطدام الحضاري أو الثقافي بالغرب إلى تأجيج رغبة المواطن العربي في تقليد ثقافة المستعمر والانبهار بها، واعتبار ثقافته متخلفة، وساعده على ذلك مراحل الانحطاط التي مرت بها الأمة العربية إبان حكم الأتراك مثلاً، وهو ما روج لثقافة الغرب، وجعل بعض العلماء العرب أكثر تشدداً وتعصباً في تطبيق الفكر الاجتماعي الغربي من المفكرين الغرب أنفسهم الذين أسسوا لهذا الفكر.

ولأجل إحكام القبضة الفكرية الغربية، ونظراً للتبعية السياسية والاقتصادية العربية للغرب، أسست جامعات عربية على غرار الجامعات الغربية، ودرس الرواد الأوائل العرب بالغرب، وعادوا لبلادهم وهم يتبنون الفكر الاجتماعي الأمريكي أو الأوروبي مثلاً قلباً وقالباً، بل وتنكر بعضهم لتراثهم ونعتوه بالتخلف، وسعوا لحل المشكلات الاجتماعية العربية بأدوات غربية، وهذا ضرب محال؛ وذلك لخصوصية الثقافة العربية والجغرافية والمرجعية الدينية. انبهر العرب بالديمقراطية

الغربية، وهي ديمقراطية لابد وأن تصطدم بالدين الإسلامي، لأنها مثلا تعتدي على الفطرة السليمة بإباحتها للجنسية المثلية من منطلق الحرية الشخصية، وتروج لقيم الخيانة الزوجية والإلحاد والمروق والاغتراب والتفسخ والانحطاط. إذن فإن الأخذ بالمنطق الغربي الديمقراطي ضرب من المستحيل لتعارضه الشديد مع مبادئ الدين الإسلامي والثقافة العربية والإسلامية. وربما يرجع الانبهار العربي بالغرب إلى ذلك التخلف الثقافي الذي يعيشه العرب، ويسيئ فهمهم للدين وتفسيره، ويضع تابوات (محرمات) غير مبررة أسهمت في دفع البعض إلى البحث عن إشباع الغرائز المكبوتة التي بصر الغرب بكيفية إشباعها، فساد الانحلال بكافة تجلياته ولا سيما في عصر العولمة الثقافية الذي نعيشه اليوم، ويحدث كل هذا باسم الدعوة للديمقراطية والحرية الشخصية.

مسألة الموضوعية في البحث العلمي وكما تشدد عليها الوضعية العلمية الغربية، مسألة يعتريها الشك ويجانبها الصواب. لأن الباحث الاجتماعي العربي لا يمكنه أن يكون موضوعياً في دراسته لمشكلة ما، إذ عليه أن يفسر نتائج بحثه في ضوء ثقافته العربية والإسلامية، وأن يدخل في عقول مبحوثيه ويفكر في العوامل التي دفعتهم للاتجاه أو للتصرف على نحو ما. فالذاتية البحثية مطلوبة لأنه لا يمكن نزع الباحث من مرجعيته الثقافية. ولذا فإن الموضوعية البحثية الغربية تستهدف عزل الباحث الاجتماعي عن سياقه الفكري والمجتمعي، والتسليم بما وصلت إليه نتائجه، ولا شك أن الهدف المبطن من وراء هذه الموضوعية الغربية هو المحافظة على النظام والتوازن وتحقيق الأمنيات الغربية بكل صورها، ومحاربة التغيير، وتدجين العقل العربي ليكون امتداداً لثقافة غيره.

تأثر علم الاجتماع العربي بالتنظير الغربي، وساد النمط الإمبيريقي في البحث الاجتماعي، وهو نمط يستهدف دراسة الظواهر الاجتماعية بشكل تجزيئي؛ حيث يعتمد الاستقراء للوصول إلى تعميمات من دراسة حالات خاصة. وهذا بالقطع خطأ أبستمولوجي فادح. ويلحظ المرء كثرة البحوث الإمبيريقية، وهي بحوث يفتقد أغلبها النظرية الاجتماعية الواحدة الموجهة للبحث، حيث لا تظهر النظرية في إشكالية البحث ولا تظهر في تفسير النتائج، ولا تؤيد أو تدحض، وتُجرى على عينات غير احتمالية، وتعرض نتائجها في جداول كثيرة يُعاد التعليق عليها بنفس بياناتها الرقمية ولا يوجد تفسير لمغزى دلالتها، ولا توظف نتائج الدراسات السابقة في تفسير نتائج البحث، ولا يوجد استنتاج أو تفسير نظري لما تتضمنه بيانات هذه الجداول يستهدف تأكيد النظرية المتبناة في البحث أو تعديلها أو دحضها– إذا كانت هناك نظرية أصلاً– ما أسهم بطريقة لاواعية في تخلف النظرية الاجتماعية ومن ثم تأخر العلم الاجتماعي. لم تنجو أطروحات الدكتوراه بدورها من مثالب البحث الإمبيريقي التجزيئي؛ حيث تفتقد النموذج النظري أو النظرية الاجتماعية الموجهة للبحث والمعنية بالاختبار فتخلو بالمحصلة من الفروض الموجهة التي يفترض أن تشتق أو تطور من الإطار النظري، وتفتقد المصادر والمراجع الأصلية العربية والأجنبية، ولا تضيف جديداً للمعرفة، ولا تعكس قدرة الباحث على إدارة مشروع بحثي بنفسه، بل ويلحظ المقيم لها أن بعض الباحثين يكتبون في أطرهم النظرية معلومات لا صلة لها بموضوع الأطروحة،

ما يضخم حجمها ويضعف محتواها، كما أن عيناتها غير احتمالية ولا تستخدم الإحصاء الاستدلالي، ولا تفيد في صياغة نظرية اجتماعية تلخص نتائجها الإمبيريقية المبعثرة، فساهمت بدورها في تعميق أزمة واغتراب علم الاجتماع العربي.

سبل إنشاء علم اجتمع عربي:

في ضوء العروض النظرية السابقة حول أزمة علم الاجتماع العربي واغترابه نقدم التوصيات الآتية:

– تبني علم اجتماع عربي نقدي يتجاوز الأنظمة ويحللها ويفسرها في ضوء الواقع العربي المعيش.

– للخروج من أزمة علم الاجتماع العربي يوصي سمير نعيم (1992) بعدم اجترار الفكر الغربي بكلياته، ولكن بعدم الخروج عنه خروجاً تاماً ايضاً. حيث ينبغي الإبقاء عليه ولكن بعد انتقاد المسلمات الأساسية للنظريات الغربية في علم الاجتماع ، وتوليد موقف نظري بديل يناسب واقع المجتمعات العربية. ولتحقيق هذا –في رأيه– ينبغي: الإلمام الكامل بالنظريات العامة الكبرى في علم الاجتماع، الاطلاع على الدراسات النقدية التي تعرضت لها تلك النظريات، استخلاص المسلمات الأساسية التي ترتكز عليها كل نظرية، طرح عدد من التساؤلات على تلك النظرية ومحاولة الحصول على إجابات عنها من النظرية ذاتها، ومن بين هذه التساؤلات: كيف تصور الواقع الاجتماعي؟ كيف تصور طبيعة الإنسان؟ ما نوعية المتغيرات التي تعتمد عليها في تفسير الظواهر؟ ما المضمون الأيديولوجي للنظرية؟ ما الأدلة الواقعية على صدق المسلمات والاستنتاجات التي تتضمنها النظرية؟ ما الإجراءات العملية التي تشر إليها النظرية في رسم السياسات الاجتماعية؟

– الاستئناس بالنظريات الاجتماعية الغربية وتوظيفها بما يناسب الظروف العربية السياسية والاجتماعية والتاريخية والدينية ويناسب طموحات المواطن العربي ويحل مشكلاته المختلفة. ذلك لأن إنشاء نظرية محلية ينبغي أن يؤسس على أرضية تاريخية وإبراز السياق الثقافي لمفاهيمها، إضافة إلى ربط النظريات المحلية المختلفة مع بعضها البعض، فضلاً عن أنه لا يمكن لأي نظرية محلية أن تبطل اعتمادها على نظرية أكثر عمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن أن تدعي النظرية الأكثر عمومية بأنها نهاية المطاف، لأن ما يصح في حقبة ما معينة لا يصح في مرحلة لاحقة**(كالهون، 2013: 172–173)**.

– لتجاوز أزمة العلوم الاجتماعية الراهنة في الوطن العربي، يحتاج الباحثون والأكاديميون العرب إلى تقديم قراءة واعية ومواكبة للمرجعيات النظرية المستخدمة عالمياً في دراسة الظواهر الاجتماعية والوقائع التاريخية ومعرفة الأدوات المنهجية التي انبثقت منها، وطبيعة المجتمعات التي نشأت وتطورت فيها، وربما تمكن مثل هذه القراءة الواعية من دراسة وتقويم المرجعيات النظرية الناظمة للعلوم الاجتماعية في العالم لمعرفة مرتكزاتها الثابتة وعناصرها المتغيرة حسب ظروف المكان

والزمان، ليبدأ حوار جاد ومثمر من أجل وضع بعض المرجعيات النظرية العربية والمفاهيم المستمدة من واقع المجتمعات العربية وتراثها المعرفي**(قويسي وآخرون، 2021: 49)**.

– إنشاء فروع جديدة لعلم الاجتماع تناسب الظروف الاجتماعية والأثنية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والمرجعية الدينية العربية مثل علم الاجتماع القبلي، وعلم الاجتماع الإسلامي، وعلم الاجتماع الصحراوي، وعلم الاجتماع الاثني، وعلم اجتماع التطرف الديني، وعلم اجتماع التراث الإسلامي، وعلم اجتماع الحضارة العربية والإسلامية، وعلم اجتماع التخلف المجتمعي ونحوها.

– توجيه البحوث الاجتماعية العربية لدراسة المشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بهموم المواطن العربي ومجتمعه عبر تخصيص مؤسسات رسمية توجه الباحثين الاجتماعيين لما ينبغي دراسته وبحثه.

– تشكيل لجان امتحانات للرسائل والأطروحات الاجتماعية من قبل هيئة مستقلة لا يعرفها الباحث أو المشرف أو الكلية لتخضع للتقويم الموضوعي الذي يرقى بمحتوى وجدوى البحث الاجتماعي العربي والمحلي، ولا يجيز تلك البحوث المبتذلة التي تسهم في تعميق أزمة واغتراب علم الاجتماع عن واقعه القطري والعربي.

– تأسيس علم اجتماع إمبيريقي حقيقي كمي وكيفي يستند إلى نظريات اجتماعية أصيلة، ويدرس مشكلات اجتماعية واقعية ملحة، ويقترح الحلول المناسبة لها، وتطبيق منهجية صارمة لتنفيذ كافة مكونات البحث الاجتماعي.

– واقترحت غورمندر كبهامبرا (2015) أن التأسيس لسوسيولوجيا كونية يتطلب: 1) الانتقال نحو باراديغم متعدد الحداثات، 2) الدعوة إلى سوسيولوجيا كونية متعددة الثقافات، 3) محاججة تدافع عن المقاربة الكوسموبوليتانية الكونية **(ورد في الإدريسي، 2015: 210)**.

– الاقتناع المطلق بخصوصية المرجعية التاريخية والثقافية العربية والإسلامية عند تبني أو صياغة نظرية اجتماعية ما. ذلك لأن نظرية علم الاجتماع الجيدة هي التي تحاول فهم الحياة الاجتماعية، وأن تولي اهتماماً للاختلاف الثقافي والخصوصية التاريخية، وأن تكون عامة ويمكن تطبيقها على مساحات أو أبعاد عديدة من الحياة الاجتماعية، وأن لا تنزع النظرية من سياقها التاريخي المجتمعي، وأن تكون مفاهيمها حساسة ومحددة تاريخياً، ذلك لأن الفوائد تكون أكبر عندما تكون النظرية واضحة بشان أسسها التاريخية وتطبيقاتها، كما ينبغي أن تكون النظرية خطاباً متعدد الأصوات لا بياناً أحادياً، وأن تلتقي فيها آراء كثيرة لتفسير مشكلة معينة ومن وجهات نظر مختلفة، وأن تفتح نفسها داخلياً لتأثيرات نزعات وإمكانيات متنافسة، وأن تكون النظريات عن الحياة الاجتماعية تاريخية دائماً، لأن الحياة الاجتماعية عملية تاريخية مستمرة وثرية المحتوى وتتميز بخصوصية ثقافية على الدوام **(كالهون، 2013: 145–175)**.

– صياغة نظريات اجتماعية عربية/إسلامية في ضوء المعطيات الإمبيريقية والثقافة العربية والإسلامية مع الاستئناس بالنظريات الغربية المفيدة التي يمكن تعديلها أو توظيفها لصياغة مثل تلك النظريات.

– تنفيذ أصحاب القرار لتوصيات البحوث الاجتماعية، ورفع القيود السياسية والثقافية على توجهات وموضوعات البحوث الاجتماعية لكي يتطور علم الاجتماع العربي ويحاكي مشكلات المواطن العربي.

– التوسع في البحوث الكيفية العميقة ولا سيما في أطروحات الدكتوراه لأجل حل مشكلات المجتمع العربي، وتبني المنهج التاريخي والأنثروبولوجي والظاهراتي في مثل هذه البحوث بهدف الوصول إلى صياغة نظريات اجتماعية عربية نابعة من واقع المجتمع العربي.

– ضرورة تبني النقد العلمي الموضوعي لحالة العلوم الاجتماعية الراهنة وفى القلب منها علم الاجتماع، والانفتاح على الرؤى والمقاربات النظرية التي تكرس لأنموذج معرفي جديد يضع في اعتباره نظريات الفوضى والتعقد والمجتمع الشبكي الخ... والسعي إلى إعادة تشكيل المنظومة التعليمية اعتماداً على القيم العلمية، والعقلانية، والنقدية، والإبداعية، والدعوة إلى مراكمة اجتماعية عادلة على صعيد رأس المال الثقافي **(شلبي، 2022: 105)**.

– الاعتقاد الجازم بأن الاختلاف الثقافي بين مجتمعات إنسانية واختلاف بين أشخاص ضمن مجتمعات أو جماعات منفتحة أمر مرغوب في حد ذاته، فضلاً عن أن هناك فائدة جوهرية في إنتاج تنوع ثقافي، وأن الاختلاف ضروري للإبداع، وهو ما يميز حياة الإنسان عن الطبيعة، وأن الحرية نفسها تستلزم الاختلاف، والإبداع قد يتضمن التنوع، كما يعتمد كل من التكامل وإعادة الإنتاج الاجتماعي على بعض أنواع الاختلاف على الأقل، ويقتضي الإيمان بالاختلاف الثقافي أن تكون النظرية ذات محتوى مقنع لا مجرد شكل نقي وحصري **(كالهون، 2013: 153–154)**.

– تخصيص موارد مالية ومادية طائلة للنهوض بالبحوث الاجتماعية العربية، وتوفير فرص دراسة كافة المشكلات الاجتماعية والسياسية والثقافية العربية التي تؤرق الإنسان العربي.

المراجع:

1. أحمد، سمير نعيم (1985). **النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية**، ط (5)، القاهرة: دار المعارف.
2. الإدريسي، محمد (2015). **أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقاربة نقدية**، مجلة نقد وتنوير: مجلة فكرية تربوية فصلية محكمة، العدد الثالث، فصل الشتاء.
3. أميمن، عثمان علي (2014). **فلسفة البحث الإمبيريقي**، الخمس: دار الخمس للطباعة الحديثة.
4. أنجرس، موريس (2006). **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**، الجزائر: دار القصبة للنشر.
5. بدوي، أحمد موسى وآخرون (2014). **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث مؤتمر مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، تحرير وتقديم: ساري حنفي، مصطفى مجاهدي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. بركات، حليم (2011). **غربة الكاتب العربي**، بيروت: دار الساقي.
7. بوصنوبرة، عبد الله (د.ت). **نحو مدخل نظري لفهم الواقع الاجتماعي العربي: المجتمع المدني والعمل الجمعوي نموذجاً**،الحزائر: جامعة قالمة.
8. بوقرة، كما، وهمال، عبد المالك (2016). **علم الاجتماع في الوطن العربي: النشأة والدور**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر/ الوادي، العدد (16)، يونية، ص ص 228-238.
9. البياتي، ياس خضير (2002). **النظرية الاجتماعية: جذورها التاريخية وروادها**، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.
10. البيسي، إيمان محمد فهمي (2023). **رؤية نقدية للاتجاهات النظرية الحديثة في علم الاجتماع**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مج (7)، ع (27)، يوليو ص ص 128-178
11. تيرنر، جوناثان (1999). **بناء نظرية في علم الاجتماع**، ترجمة: محمد سعيد فرج، الإسكندرية، منشأة المعارف.
12. جلبي، على عبد الرازق (2005). **تصميم البحث الاجتماعي: الأسس والاستراتيجيات**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
13. الجندي، أنور (د.ت). **الثقافة العربية المعاصرة في معارك التغريب والشعوبية: موسوعة الفكر العربي المعاصر**، القاهرة: مطبعة الرسالة.
14. جولدنر، ألفن (2004). **الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي**، ترجمة: علي ليلة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، العدد (667).

15. جونز، فيليب (2010). **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، ترجمة: محمد ياسر الخواجة، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

16. جويدة، عسولات (2020). **علم الاجتماع في الوطن العربي**، جامعة البليدة (2)، لونيسي علي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

17. حجازي، محمد عزت وآخرون (1986). **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

18. حمداوي، جميل (2015). **نظريات علم الاجتماع**، المجلد (1)، جامع الكتب الإسلامية.

19. حمزاوي، سهى، كواشي، سامية (2017). **إشكالات علم الاجتماع في الوطن العربي: قراءة تحليلية لاعترافات بعض علماء الاجتماع العربي**،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (28)، مارس.

20. حنطابلي، يوسف، سبعون، سعيد (2018). **أزمة علم الاجتماع في الغرب وتجلياتها**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (39)، ص ص 425-438.

21. الحوراني، محمد عبد الكريم (2008). **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي -صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

22. خضر، عبد الفتاح (1992). **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، ط (3)، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

23. زايد، أحمد (1984). **علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية**، القاهرة: دار الكتب المصرية.

24. الزيباري، طاهر حسو (2009). **البعد الأيديولوجي لعلم الاجتماع: دراسة في النظرية الاجتماعية**، مجلة آداب الرافدين، العدد (57)، ص ص 319-356.

25. سعدون، يوسف (د.ت). **قراءة نقدية حول علم الاجتماع في الوطن العربي**، الجزائر: جامعة عنابة.

26. السمالوطي، نبيل محمد توفيق (د.ت). **الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة للطباعة والدراسات والنشر.

27. سمراء، غربية، عبد الرحمان، كعواش (د.ت). **مداخلة بعنوان: في استشراق مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي**، دامعة أدرار.

28. شلبي، محمد عبد المنعم (2022). **المؤتمر الدولي الخامس للبحث المتقدم في العلوم الاجتماعية** (26-28 أغسطس)، جامعة كمبريدج/المملكة المتحدة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (59)، العدد (3)، سبتمبر.

29. الشيباني، عمر محمد التومي (1996). **الفلسفات الحديثة للتربية**، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح.

30. الصاعدي، عبد المحسن بن ردة الله (د.ت). **نظريات علم الاجتماع: دراسة نقدية.**

31. صـــيام، شـــحاتة (2009). **النظريات الاجتماعية من المرحلة الكلاســيكية إلى ما بعد الحداثة**، القاهرة: مصـــر العربية للنشر والتوزيع.

32. عادل، أمل محمد وآخرون (2012). **المدرسة النقدية في علم الاجتماع المصري: دراسة مهداة للدكتور سمير نعيم أحمد**، تحرير هارون فرغلي، القاهرة: دار انسانيات للنشر والتوزيع.

33. عبد المعطي، عبد الباسط (1990). **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، الكتاب (44)، الكويت: عالم المعرفة.

34. عرابي، عبد القادر (د.ت). **السيسيولوجيا وأزمة المجتمع العربي**،

35. عطية، أحمدأحمد (2003). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط (2)، بيروت: الدار المصرية اللبنانية.

36. عطيفة، حمدي أبو الفتوح (2012). **منهجيات البحث العلمي في التربية وعلم النفس**، القاهرة: دار النشر للجامعات.

37. غدنز، انتوني (2005). **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم: فايز الصباغ، ط (4)، بيروت: توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

38. غيث، محمد عاطف (1975). **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

39. فان دالن، ديوبولد (2003). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

40. قويسي، حامد وآخرون (2021). **أزمة العلوم الاجتماعية: المظاهر والآفاق**، جامعة قطر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

41. كالهون، كريغ (2013). **النظرية الاجتماعية النقدية: ثقافة الاختلاف وتاريخه وتحديه**، ترجمة: مروان سعد الدين، مكتبة بغداد، توزيع مركز دراسات، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

42. كريب، أيان (1978). **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت**، ترجمة: محمد حسين غلوم، عالم المعرفة.

43. ليلة، علي (1983). **النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع**، ط (2)، القاهرة: دار المعارف.

44. مبروكي، عمار (د.ت). **الدراسات السوشولوجية في الجزائر بين الواقع والمأمول/** جامعة تلمسان.

45. مرسي، محمد منير (1994). **البحث التربوي وكيف نفهمه؟** القاهرة: عالم الكتب.

46. هس، بيت، ماركســون، اليزابيت وســتين، بيتر (1989). **علم الاجتماع**، تعريب: محمد مصــطفى الشــعبيني، الرياض: دار المريخ.

47. الهمالي، عبد الله عامر (2008). **التقنيات الإحصائية ومناهج البحث: مدخل نظري وتطبيقي للعلوم الاجتماعية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

48. ياقوت، محمد مسعد (2007). **أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي**، القاهرة: دار النشر للجامعات.

49) Longman (1982). **Dictionary of Contemporary English**.

50) Oxford Advanced Learners' Encyclopedic Dictionary,(1993).